المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي

1 - 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2016

الملخصات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي

1 - 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2016

المحتويات

1 بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية:
نحو إطار نظري لمعالجة إشكالية الدولة المتخندقة
عبد الوهاب الأفندي

1 تحولات العقيدة السياسية للجيوش العربية:
قراءة في الأدبيات والأطر النظرية العربية مع التركيز على الحالة المصرية
خليل العناني

2 تجاوز النظريات التصنيفية للعلاقات العسكرية المدنية:
من أجل تفسير العلاقة بين العسكر والثورات العربية
طيبي غماري

4 إستراتيجيات المعارضة في مواجهة الحكم العسكري: دراسة مقارنة
أحمد الحجاجي

5 الجيوش والتحول الديمقراطي:
كيف تخرج الجيوش من السلطة ومن السياسة؟ دراسة مقارنة
عبد الفتاح ماضي

6 دور العسكر في التحول الديمقراطي وتعثره: ثلاث حالات مقارنة
مهند مصطفى

7 تأثير النخب العسكرية العربية العثمانية
في نشوء الدولة بالمشرق العربي: العراق نموذجًا
عبد الوهاب القصاب

8 الأدوار المبكرة للعسكريين في السياسة والزعامة السياسية
خالد زيادة

9 الضباط الأحرار في الأردن: تجربة تسييس الجيش
محمد المصري

10 جذور التسلطية العسكرية:
ازدواجية السلطة العسكرية – المدنية في سورية (1950 – 1970)
جمال باروت

11 الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبديل الإثني
علي المعموري

12 إشكالية بناء جيش وطني موحّد في مجتمع منقسم مناطقيًّا (حالة الصومال)
سمية شيخ محمود

13 إشكالية العلاقة بين الجيوش الوطنية والشركات العسكرية الخاصة
بدر الشافعي

14 الجيش والسلطة والانتقال الديمقراطي المتعثر في الجزائر
عادل أورابح

15 الجيش والسلطة والدولة في الجزائر:
من الأيديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية
نوري دريس

16 الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية:
الجيش والسلطة في السودان
حسن الحاج علي

17 تموضع الجيش في السلطة في سورية (2000 – 2011)
نيروز ساتيك

18 الجيش والميلشيات المسلحة في السودان:
تكامل أدوار أم تنازع اختصاصات؟
حسن قاسم

19 تقاطع مؤثرات الداخل مع الخارج:
المؤسسة العسكرية والسلطة في السودان
سحر الفكي

20 الجيش السوداني والجنجويد (قوات الدعم السريع) والتحول الديمقراطي
طارق هارون

21 في دينامية العلاقات المدنية – العسكرية في تونس: من الاستقلال إلى الثورة
آية جراد

22 الجيش والانتقال الديمقراطي في تونس
أنور الجمعاوي

23 المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية
العربي العربي

24 العسكر ومعضلة التحول الديمقراطي: دراسة الحالة الليبية
مصطفى التير

25 الجيوش العربية وثورات عام 2011: النموذجان التونسي والمصري
غسان العزي

26 دور المؤسسات العسكرية في التحولات السياسية العربية: دراسة حالتي مصر والجزائر
جمال ضلع

27 الجيوش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية
دراسة مقارنة لدور المؤسسة العسكرية في تونس ومصر وسورية
حمزة المصطفى

28 رهانات إصلاح مؤسسة الجيش في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة
محمد سعدي

29 أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر أو الجيش الجزائري ومسار المصالحة الوطنية
الطاهر سعود

30 الجيش والسياسة في الجزائر: تحديات ومشاهد مستقبلية
لعروسي رابح

31 العسكريون في موريتانيا والجزائر وتجربة التحول الديمقراطي
ولد باهي بون

32 الثابت والمتحول في مسارات العلاقة بين الجيش والسياسة في الجزائر
أحمد إدعلي

33 أثر تسييس الجيش في الاستقرار السياسي في العراق (1921 – 2003)
الناصر سعيد/ كمال حسن

34 الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية في مراحل التحول الاجتماعي
عماد علوّ

35 الجيش والسياسة في إقليم كردستان
عزيز سردار

36 عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي: موريتانيا نموذجًا
محمد عبد الرحمن بابانا

37 كوابح التحوّل الديمقراطي: الانقلابات العسكرية والحكم العسكري في موريتانيا نموذجًا تطبيقيًا
محمد يحي حسني

38 الجيش، الملَكية المغربية والنخبة السياسية: أثر البنية في السلوك
إحسان الحافظي

39 انقلاب 25 أيار/ مايو في السودان (الفترة 1969 - 1985)
مهند فاروق أحمد

39 الحزب الشيوعي السوداني: ويُولد الانقلاب من الثورة
عبد الله إبراهيم

40 دور الجيش في عملية التحول الديمقراطي في السودان
خليفة البلّه إسماعيل

41 الجيش والنخبة والأيديولوجيا: في تحليل المسار السياسي في السودان بين الديمقراطية والانقلابات العسكرية منذ عام 1958
قيصر الزين

42 الخطاب السياسي للعسكر في مصر: من الثورة إلى الانقلاب
سيف الدين عبد الفتاح

43 الجيوش والانتقال السياسي: أبعاد تدخّل الجيش المصري في العملية السياسية في ما بعد 25 يناير 2011
محمود عبد العال

44 الانقلابات وتطور الوعي السياسي العربي
ياسر جزائرلي

45 دور الجيش في إجهاض قيمة الفراغ العامّ في مدن الربيع العربي من المقدس الوطني إلى المدنس المشوّه: حالة ميدان التحرير
علي عبد الرؤوف

46 تحديات مكافحة الانقلابات والدفاع عن الديمقراطية في تركيا
عمر عاشور

46 العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية
أحمد أويصال

47 إعادة صوغ العلاقات بين العسكر والسلطات المدنية في تركيا بعد 15 تموز/ يوليو 2016
مراد يسيلتاس

48 المعالجة الإعلامية لمحاولة الانقلاب العسكري في تركيا: دراسة تحليلية لمضمون بعض القنوات العربية والغربية (15 – 16 تموز/ يوليو 2016)
فيروز لمطاعي

بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية:
نحو إطار نظري لمعالجة إشكالية الدولة المتخندقة

عبد الوهاب الأفندي

هناك إدراك من الباحثين، في مجال العلاقة بين العسكري والمدني في الدولة الحديثة، لضعف أُسس التنظير فيه وهشاشته، وهو ما يعزو إليه بعضهم قلّة ما يُنشر فيه من أعمال ذات شأنٍ. ويُرجع باحثون هذا الضعف إلى عوامل متعدّدة، تتناولها هذه الورقة بالتحليل والتناول النقدي؛ منها ضعف البيانات الكمية والنوعية، وتحفّظ كثير من المؤسسات ذات الصلة عن كشوفاتها بالنسبة إلى الباحثين. ومنها كذلك تأثير بعض الأدبيات المبكرة، بخاصة كتاب هنتنغتون الشهير، "الجندي والدولة" (1957) الذي تعرض لانتقاد بأنه وجّه الباحثين إلى وجهات خاطئة. تتعلق بهذا الأمر إشكالية اعتماد الأدبيات على تجارب وبيانات مُستقاة من الواقع الغربي والديمقراطيات المستقرة، وهو ما يطرح مشكلة التعميم.

في هذه الورقة، نعرض للقضايا المحورية التي تشكّل أساس السجالات في هذا المجال، بدايةً بالافتراض الضمني: أوّلوية المدني سياسيًّا على العسكري، ثمّ العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ظلّت في عسكرة السياسة، والشروط اللازمة لتمدين الجهاز العسكري، وإخضاعه للسلطة الشرعية، وتأثير ذلك في فعالية الهياكل العسكرية والأمنيّة. تُضاف إلى ذلك الإشكاليات التي تطرحها أوضاع التحول والتمكين الديمقراطي، وما يرتبط بها من أوجه تشابه وفوارق بين العلاقات المدنية والعسكرية في سياقات متعدّدة، ولا سيما أوضاع العالم الثالث على نحوٍ عامٍّ، والمنطقة العربية على نحوٍ خاصٍّ. ثمّ نختم بتطوير إطار نظري أوسع يصلح لدمج هذه السياقات ويهدف إلى تفسيرها من داخل منظور موحّد وشامل.

تحولات العقيدة السياسية للجيوش العربية:
قراءة في الأدبيات والأطر النظرية العربية مع التركيز على الحالة المصرية

خليل العناني

تحتل العلاقة بين الجيش والسياسة مساحةً مهمّةً في أدبيات النظم السياسية المقارنة، بخاصة منذ منتصف القرن الماضي. وقد تعددت المداخل والاقترابات النظرية التي حاولت تفكيك هذه العلاقة وفهم طبيعتها،

والتي ركزت في مجملها على طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، ودور المؤسسة العسكرية في عمليات التنمية والتحديث، وحماية الأمن القومي. وقد ألقت هذه الرؤى والتنظيرات بثقلها على طرائق التناول والتفكير العربي في المسألة، وفي بعض الأحيان تجاوز الباحثون العرب هذه الرؤى من خلال التنظير، وأحيانًا من خلال تبرير تدخّل العسكريين في الحياة السياسية، وخصوصًا إثر نشوء دولة الاستقلال في العالم العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إنه ثمّة نقص ملحوظ في المناهج والاقترابات النظرية التي تُعنى بالتفسير والتفكيك للتحولات التي طرأت على العقيدة السياسية - وليست العسكرية فحسب - للجيوش العربية خلال العقود الخمسة الماضية، وذلك لمصلحة الاقترابات الوصفية Descriptive أو الإرشادية Prescriptive. وقد برز ذلك بوضوح منذ انطلاق موجة الثورات والانتفاضات العربية التي أخفقت معظم التحليلات العربية والغربية في قراءة إحداثياتها والتنبؤ بمساراتها. فعلى الرغم من الكتابات الغزيرة التي تتناول قضايا مهمّةً؛ كالعلاقات المدنية – العسكرية، ودور العسكر في المرحلة الانتقالية، وموقف الجيوش من الثورات، فإنّ تحولات العقيدة (أو المذهب السياسي) بالنسبة إلى العسكريين، لم تحظَ بدراسة وافية.

لذا، تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على الأطر النظرية والاقترابات التفسيرية العربية لفهم علاقة الجيش بالسياسة طوال العقود الخمسة الماضية، ولا سيما بعد الربيع العربي، مع التركيز على الحالة المصرية التي تبدو دالةً على تحولات هذه العلاقة وكاشفةً لها، سواء كان ذلك من خلال الكتابات المؤثّرة للمفكرين والباحثين المصريين، من أمثال أنور عبد الملك ومجدي حماد ونزيه الأيوبي، أو من خلال الدراسات اللاحقة التي حاولت تفكيك هذه العلاقة وفهمها؛ وذلك في محاولة للخروج من التفسيرات الكلاسيكية والمساهمة في صوغ إطار نظري أصيل يمكنه تفسير هذه العلاقة وفهم تحولاتها وتشابكاتها.

تجاوز النظريات التصنيفية للعلاقات العسكرية المدنية: من أجل تفسير العلاقة بين العسكر والثورات العربية

طيبي غماري

حاولت نظريات العلاقة بين الجيش والسياسة، بدءًا من هنتنغتون Huntington، ومرورًا بفينر Finer وجانوفيتز Janowitz، ووصولًا إلى كلافام

وفيليب Clapham and Philip، تفسيرَ العلاقات العسكرية المدنية وفهمها، لوضع تصنيفات تحدّد منطقًا خاصًّا لهذه العلاقة؛ فيصبح في الإمكان توقّع نتائج أيّ اضطراب في العلاقة بينهما.

لا يمكن لتلك النظريات فهم العلاقة بين الجيوش العربية والسياسة، فقد أفرزت الحالات التي أنتجتها الثورات العربية، ردّات فعل متباينةً لم تتوقعها النظريات المذكورة؛ لأنها تعاملت مع مختلف جيوش العالم بالعقلية الغربية نفسها.

تأثرت الجيوش العربية في تشكيلها وتنظيمها بتاريخ المجتمع وتركيبته، وبطبيعة النظام السياسي للدولة التي تنتمي إليها، ومن ثمَّ يمكن عَدّ كلّ جيش حالةً خاصةً أنتجت ردّات فعل خاصة عند قيام الثورات العربية.

سأقدم في هذه الورقة النظريات التصنيفية وأنتقدها وأتجاوزها، لأقدّم بدلًا منها دراسةً لحالة الجيوش العربية، وفق شبكة تحليلية خاصة، لاكتشاف الأسباب التي جعلت جيوش الثورات العربية تتصرف بطريقة خاصة.

تُؤسّس شبكتنا التحليلية على مفهوم أساسي، هو آلية الوقاية من الانقلاب، إذ تُبين لنا المتابعة التاريخية لأوضاع نشأة الجيوش العربية وتطورها أنّ العلاقات العسكرية المدنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتحدّد بناءً على أربعة عوامل جوهرية مرتبطة، على نحوٍ مباشر، بآلية الوقاية من الانقلاب.

العامل الأول هو موقف الحاكم من الجيش، بالنظر إلى طريقة وصوله إلى السلطة. والعامل الثاني هو علاقة الجيش بمسارات بناء الدولة وبالدور الذي يؤدّيه الجيش فيها. أمّا العامل الثالث، فهو التركيبة الاجتماعية والإثنية والطائفية للمجتمع. وأمّا العامل الرابع، فهو الأوضاع الدولية المحيطة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في هذا السياق، نفترض أنه يمكننا فهم مآلات الثورات العربية، من خلال فهم ردّات فعل الجيوش العربية على هذه الثورات، علمًا أننا سنفسر ردّات الفعل المختلفة من خلال آلية منع الانقلابات المطبّقة من جهة الحاكم، وهي نفسها التي ترتبط بعلاقة الحاكم بالجيش، وبمسارات بناء الدولة، وبالتركيبة الاجتماعية والإثنية والطائفية والثقافية للمجتمع، وبالأوضاع الدولية المحيطة.

إستراتيجيات المعارضة في مواجهة الحكم العسكري: دراسة مقارنة

أحمد الحجاجي

تركز هذه الدراسة على الإستراتيجيات المختلفة التي تتبعها المعارضة الساعية لتكريس الديمقراطية في وجه السلطة العسكرية الحاكمة. وتقوم في سبيل ذلك بتقييم ستة خيارات متاحة أمام هذه المعارضة، من حيث المكاسب والخسائر، والشروط الواجبة لكلّ منها، والحاجات الضرورية للمضيّ قدمًا فيها.

أوّل هذه الخيارات هو استخدام العنف المسلح في مواجهة النظام. وفي المقابل، فإنّ الخيار الثاني هو المقاومة السلمية التي تتبنى وسائل غير عنيفة. ويقع بينهما خيار ثالث هو العنف النوعي، أو العنف المحدود؛ وهو مزيج من الخيارين السابقين. أمّا الخيار الرابع فهو التحالف مع فصائل أو قطاعات من القوات المسلحة ذاتها. وأمّا الخيار الخامس، فهو اللجوء إلى دول أجنبية لإسقاط النظام. وأمّا الخيار السادس، فهو العمل من داخل النظام من أجل تغييره. وتسعى هذه الدراسة للإجابة عن عدد من الأسئلة:

- ما تأثير طبيعة المعارضة التي تنشأ في مواجهة الحكم العسكري في استمرار هذا الحكم واستقراره أو تقويضه؟
- ما أهمّ الإستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها المعارضة في مواجهة الحكم العسكري؟ وما النتائج المباشرة أو غير المباشرة التي ستؤدي إليها هذه الإستراتيجيات المختلفة؟
- ما الوزن النسبي الذي يحظى به "متغير" المعارضة في التأثير في الحكم العسكري، مقارنةً بغيره من المتغيرات التي يكون أهمها ضغوط البيئة الدولية والإقليمية، والوضع الاقتصادي، والتماسك الداخلي لمؤسسة الحكم؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، اخترنا أربعة نماذج من الحكم العسكري لدراستها ومقارنة أنماط المعارضة فيها، ومعرفة تأثير المعارضة وما اتبعته من إستراتيجيات في مآلات الحكم العسكري. وهذه النماذج هي: البرازيل (1964 - 1985)، وتركيا (1960 – 2002)، والسودان (1957 – حتى الآن) وموريتانيا (1984 – حتى الآن).

وتخرج الدراسة في النهاية بمجموعة من الاستنتاجات التي يمكن ألّا تساعدنا على فهم النظم العسكرية القائمة فحسب، بل على فهم المعارضة أو المعارضات التي تقوم في مواجهتها أيضًا.

الجيوش والتحول الديمقراطي:
كيف تخرج الجيوش من السلطة ومن السياسة؟ دراسة مقارنة

عبد الفتاح ماضي

تهتم هذه الدراسة بالإجابة عن سؤالين بحثيّين محوريّين هما: متى يضطر العسكريون إلى الخروج من السلطة؟ وكيف يخضع العسكريون للسيطرة المدنية ويخرجون من السياسة؟ وقد أوضحت الدراسة أنه لا توجد نظرية واحدة في كيفية إخراج العسكريين من السلطة، ولا في معالجة العلاقات المدنية - العسكرية وتحقيق السيطرة المدنية على الجيوش، كما أنه لا توجد قواعد عامة تصلح لكل الحالات. وفضلًا عن ذلك، لا توجد سيطرة مدنية كاملة أساسًا.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هناك كثيرًا من السُّنن والخلاصات العامة التي أظهرتها الحالات المختلفة، والتي يمكن الاستفادة منها في الحالات العربية؛ أهمها أنّ العسكريين لا يخرجون من السلطة من تلقاء أنفسهم، وإنما يُدفعون دفعًا إلى ذلك، إمّا لتصورهم أنّ الحكم المدني سيضمن مصالحهم، وإمّا خوفًا من تعرضهم للمحاسبة والعقاب بسبب انتهاكات حقوق الإنسان.

ويُعدّ ظهور معارضة ديمقراطية متفقة على هدف إستراتيجي محدّد، وهو إخراج العسكريين من السلطة وعملهم ضمن مشروع سياسي واضح ومعلن، عاملًا مهمًّا جدًّا؛ لأنه يساهم في تحقيق أمور ثلاثة، هي: ظهور عسكريين مناصرين للديمقراطية داخل الجيش وإدراك أهمية تسليم السلطة للمدنيين، ودفع العسكريين خارج السلطة في حالة الفشل أو النجاح في الأداء الاقتصادي للحكومات العسكرية، ومواجهة الدعم الخارجي للعسكريين بالنظر إلى أنّ هناك قوًى مدنيةً بديلةً قادرةً على حكم البلاد.

كما أظهرت الدراسة أنه لا يمكن تصور البدء بمعالجة العلاقات المدنية - العسكرية، وتحقيق السيطرة المدنية على الجيش، إلّا بعد انتقال السلطة من العسكريين إلى حكومة مدنية منتخبة، ووجود قدر من الاستقرار السياسي. ولا يمكن لفريق المدنيين الديمقراطيين النجاح في معالجة العلاقات المدنية - العسكرية إلا بظهور رأي عامّ ومجتمع مدني ضاغط لتحقيق هذا الهدف، وبتوافر مجموعة من الخبراء المدنيين في شؤون الدفاع والأمن، وبمأسسة كلّ الخطوات والإجراءات التي تتمّ، ولا سيما ما يتّصل منها بوجود وزارة دفاع يرأسها وزير مدني - مع وجود ميزانية للجيش - وعلاقته بأجهزة الأمن والاستخبارات والقضاء وأجهزة

الرقابة، وإبعاد الجيش تمامًا عن إدارة القطاع العامّ، أو أيّ مشاريع تجارية، وإعادة هيكلة برامج التعليم العسكرية كلّها، وغير ذلك.

دور العسكر في التحول الديمقراطي وتعثره: ثلاث حالات مقارنة

مهند مصطفى

يرمي هذا البحث إلى تعميق فهم العلاقة بين المؤسسة العسكريّة والتحول الديمقراطي، أو العُسر، أو التعثّر، في النظم السلطوية، أو في النظم التي مرّت بتحولات ديمقراطية؛ وذلك من خلال دراسة ثلاث حالات، هي: تركيا، وتايلند والأرجنتين. وقد جاء اختيار هذه الحالات، استنادًا إلى عوامل عديدة؛ أوّلها التوزيع الجغرافي لهذه الحالات (آسيا، والمنطقة الأوراسيوية، وأميركا الجنوبية). وفي الحالات الدراسية المذكورة، انتهت سيطرة العسكر في حالتين؛ هما تركيا والأرجنتين. في حين أنّها مستمرة في الحالة الثالثة (تايلند).

علاوةً على ذلك، شهدت الحالات الثلاث مراحل تحول ديمقراطي تقدمت في مراحل، وتعسّرت في أخرى، واستدامت في ثالثة. وكان العسكر لاعبًا مركزيًّا في التحول والعُسر الديمقراطي في الدول الثلاث، إلا أنّ العوامل كانت مختلفةً ومتفاوتة الأهمية في الوصول إلى النتيجة التي وصلت إليها هذه الدول. ولذلك، يهدف البحث الحالي إلى فهم العوامل التي أدّت إلى تقدّم التحول الديمقراطي في تركيا والأرجنتين وتعثّره في تايلند. ومحاولة إيجاد المشترك والمختلف في السياقات السياسية للحالات الثلاث؛ وذلك في محاولة للوصول إلى فهمٍ أعمقَ للحالة العربية، مقارنةً بحالات غير عربية، إذ سيكون التطرق إلى الحالة العربية في خلاصة البحث عبر تأملات مستوحاة من دراسة الحالات الدراسية الثلاث.

ينطلق البحث الحالي من منظومة الدراسات المقارنة، ويزعم أنّ الدراسات السياسة المقارنة هي الأفضل إبستمولوجيًّا لفهم قضايا تتعلق بالتحول الديمقراطي؛ ذلك أنّ الهدف من الدراسة المقارنة هو تعميق الفهم لظاهرة سياسية معينة في سياقات تاريخية وسياسية مختلفة، من أجل فهم العوامل المشتركة والمختلفة في هذا السياقات المختلفة. لذا، يطمح البحث إلى تعميق فهم ظاهرة العلاقة بين العسكر والتحول الديمقراطي (أو تعسّره، أو تعثّره)، بدلًا من بناء إطار نظري يتمّ إسقاطه على الحالة العربية.

سيحاول البحث فهم المشترك والمختلف بين الحالات الثلاث، من خلال المتغيرات أو العوامل التالية: الشرعية السياسية لتدخّل الجيش في الحياة السياسية، والأزمة الاقتصادية وفاعلية النظام السياسي، وتأثير التدخل الخارجي، ومستوى التكتل والصراعات بين القوى السياسية الفاعلة في النظام السياسي، وتوجهات الجيش الفكرية وقواعده الاجتماعية.

تأثير النخب العسكرية العربية العثمانية في نشوء الدولة بالمشرق العربي: العراق نموذجًا

عبد الوهاب القصاب

حكم العثمانيون المشرق العربي مدّةً تناهز خمسة قرون، ابتداءً من قضاء السلطان ياووز سليم (1513 - 1520)، وهو تاسع السلاطين العثمانيين وأول من لُقب من السلاطين العثمانيين بخادم الحرمين الشريفين، وأمير المؤمنين، بعد ما قيل من تنازل الخليفة العباسي المتوكل على الله آخر سلالة الخلفاء العباسيين اللاجئين إلى القاهرة عن الخلافة وتسليمه إيّاه التركة النبوية.

بعد صدور مرسوم الإصلاحات (خط شريف كلخانة) في عهد السلطان عبد المجيد الأول في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1839، أُتيح لأبناء الولايات العثمانية العربية مجال الالتحاق بالجهاز الإداري والعسكري للدولة العثمانية. فالتحق كثيرون من شباب الولايات، من الشام والعراق، بمراكز العلم في عاصمة السلطنة. ويلاحظ أنّ أغلبية الملتحقين من الولايات العراقية الثلاث، بغداد والموصل والبصرة، قد التحق بالكلية الحربية في إسطنبول، بعد أن أنهت دراسة الرشدي العسكري في بلدانها، في حين اختار كثيرون من الشباب الشاميين الالتحاق بالكليات المدنية؛ كالحقوق، والطب، والهندسة، وكلية الشاهانة التي تشابه، إلى حدّ كبير، الأكاديمية الفرنسية. ويرجع ذلك إلى أنّ الكلية الحربية كانت مجانيةً، وأنها تُؤمّن السكن والإعاشة للطلاب، وهو ما يرفع عن كاهل أهاليهم مصاريف كانت باهظةً بمقياس ذلك الزمان.

ولعل مِن أوائل مَن يتبادر إلى الذهن من أولئك الذين أصبحوا ضباطًا كبارًا، بعد تخرجهم وتدرجهم في السلك العسكري، الضابط البغدادي الفريق محمود شوكت باشا قائد الفيلق العثماني الثالث المرابط في سيلانيك، عندما قاد الانقلاب العثماني على السلطان عبد الحميد، وقد تولّى منصب وزير الحربية ثمّ الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء)، واغتيل وهو صدرٌ أعظمُ قبل أيامٍ من انعقاد المؤتمر العربي الأول، وكان على صلة وثيقة برجالاته، وفي صدارتهم عبد الحميد الزهراوي. ومثّل العراق في هذا المؤتمر

توفيق السويدي الذي كان يدرس الحقوق في السوربون بعد أن درسها في إسطنبول. وقد أصبح السويدي من رجال السياسة العراقيين إبّان الحكم الملكي وتولى رئاسة الوزراء أكثر من مرّة.

الأدوار المبكرة للعسكريين في السياسة والزعامة السياسية

خالد زيادة

إنّ تحديث العسكرية وإنشاء جيوش نظامية تخضع للتعليم والتدريب والتراتبية، أمرٌ أُوجد في كلّ من الدولة العثمانية ومصر، المؤسسة الأكثر تحديثًا وانخراطًا في العلوم والتقنيات العائدة إلى القرن التاسع عشر. وقد كان إيجاد جيش نظامي في الدولة العثمانية يهدف إلى الحّد من الخسائر التي مُنيت بها الدولة.

أمّا في مصر، فقد كان الهدف دعم طموحات محمد علي باشا وحروبه التوسعية. وفي كلتا الحالتين، أدّى الجيش دورًا في التغيير الاجتماعي، وخصوصًا بشأن علاقة السلطة بأبناء البلاد. لكنّ الجيش لم يكن قاطرة التحديث فحسب؛ إذ إنّ أفكار الوطن والحرية والمساواة والدستور تبنّاها عدد من الضباط الذين رأوا أنّ مهمة الجيش لا تتوقف عند الحرفة العسكرية، بل تتعداها إلى دور وطني. وكانت حركة عُرابي في مصر هي أوّل تعبير عن ذلك، وقد صدرت عن فكرة المساواة بين الضباط المصريين والقادة الأتراك. وكان إخفاق هذه الحركة إيذانًا بتقلّص دور الجيش المصري عسكريًّا واجتماعيًّا مدّةً تزيد على الخمسين سنةً.

وأمّا الجيش العثماني، فقد أدّى دورًا في تغيير مصير الدولة بقيادته للانقلاب الدستوري عام 1908، وتصاعد دور الجيش في السنوات الأخيرة من عمر الدولة. يُضاف إلى ذلك أنّ الجيش بقيادة مصطفى كمال قد جنّب وقوع تركيا تحت احتلال جيوش الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، وأنّ بناءه لتركيا الحديثة، قد رفع من شهرته في سائر الشرق، فأصبح مثالًا للعسكري القائد والرمز.

وقد كان للضباط العرب في الجيش العثماني دورهم في الثورة العربية عام 1916، وساهموا بعد ذلك في بناء دولة العراق. وعلى الرغم من وقوع المشرق تحت الاحتلال الفرنسي والإنكليزي، بل بسبب هذا الاحتلال، تطلّع المواطنون إلى دور العسكريين في التحرير وقيادة البلاد. وبرز من بين الضباط الذين تخرجوا في الجيش العثماني، قادة أعطوا أمثلةً دالّةً

على الزعامة المنتظرة من العسكريين. ومن هؤلاء عزيز علي المصري ويوسف العظمة وفوزي القاوقجي. لقد قدّم هؤلاء من خلال مواقفهم وانخراطهم في القضايا الوطنية فكرةً مبكرةً عن الأدوار التي يمكن للعسكريين القيام بها، مُمهدّين بذلك لترسيخ فكرة دور القائد العسكري المنتظر لإنقاذ الوطن.

الضباط الأحرار في الأردن: تجربة تسييس الجيش

محمد المصري

عادةً ما يُستثنى الأردن من النقاش المطروح حول انخراط الجيش في السياسة، بل يُنظر إلى هذا البلد بوصفه نموذجًا استثنائيًا في المشرق العربي؛ إذ إنّه حُوفظ على الجيش كمؤسسة مهنية محترفة بعيدة عن الانغماس في السياسة، وتُسيطر عليه السلطة المدنية السياسية.

إنّ وجهات النظر إليه، على هذا النحو، لها ما يبررها عندما يُقارن دور المؤسسة العسكرية في الأردن بدول أخرى؛ مثل مصر وسورية والعراق. فقد سيطر الضباط على مقاليد الحكم عبر انقلابات عسكرية، وأقاموا فيها أنظمة حُكم كانت المؤسسة العسكرية عماد السلطة فيها.

تناقش الورقة الحالة الأردنية ومدى اختلافها واقترابها من النماذج التي سادت في بلدان المشرق العربي؛ من خلال إعادة دراسةٍ وتحليلٍ لإحدى التجارب المفصلية لعلاقة الجيش بالسلطة السياسية، وانخراط الضباط في الشأن السياسي وما يُعرف بتأسيس التنظيم السري للضباط الوطنيين (لاحقًا تنظيم الضباط الأحرار). فتنظيم الضباط الأحرار منذ تأسيسه (في عُقب حرب 1948) حتى إنهائه، يعكس النموذج الأردني لدور الجيش في السياسة التي كان يمكن أن تمثل تكرارًا للنمط الذي ساد في بلدان المشرق. كما أسّست هذه التجربة تغييراتٍ جوهريةً في بنية النظام السياسي الأردني، ودورَ المؤسسة العسكرية فيه، وعلاقاتها بالسلطات المدنية.

تقوم هذه الورقة بدراسة هذا التنظيم وأوضاع نشأته وأهدافه وبنيته التنظيمية، في محاولةٍ لإعادة تركيب الأحداث التاريخية لهذه التجربة، في ضوء ضعف دراستها، أو ندرتها، باستثناء ما جاءت عليه وجهة النظر الرسمية.

بناءً على ذلك، كان لا بدّ لهذا البحث من العودة إلى المصادر الأولية، من وثائق ومجموعة من المقابلات الشخصية، لدراسة الموضوع ووضعه

في سياقة السياسي. إضافةً إلى تحليل هذه الظاهرة من خلال تتبع المسار التاريخي لتطور الجيش الأردني منذ تأسيسه عام 1921، وأثر سياسات الانتداب البريطاني، والتطورات المتعلّقة ببنيته وأهدافه وتركيبته الاجتماعية وتطور نطاق أعماله. وستعرّج الورقة على أنّ أصداء هذه التجربة المهمّة قد أعادت صوغ دور الجيش في إطار بنية النظام السياسي، ليصبح إحدى الركائز الأساسية لنظام الحكم، والقاعدة الأساسية للحفاظ على بقاء النظام في مواجهة التحديات الداخلية. وقد منح هذا الأمر الجيشَ استقلاليةً واسعةً في إدارة شؤونه، وعدم امتداد السلطات المدنية من حكومة وبرلمان وقضاء لتحيط بأعماله، وهو واقعٌ يقترب ممّا يجري في بلدان أخرى في المنطقة، من دون أن يتسلم الضباط مقاليد الحكم مباشرةً.

جذور التسلطية العسكرية:
ازدواجية السلطة العسكرية – المدنية في سورية (1950 – 1970)

جمال باروت

خلال الفترة 1949 – 1970، شهدت سورية التي حصلت على استقلالها السياسي الكامل عام 1946 أحد عشر انقلابًا عسكريًا ناجحًا، وما لا يقلّ عن عشر محاولات انقلابية فاشلة، بمعدلٍ وسطيٍّ يبلغ انقلابًا واحدًا كلّ عامين. وقد ترافقت الانقلابات الناجحة مع تغيير النمط القانوني الدستوري للدولة، فصدرت خلال الفترة المذكورة سبعة دساتير وإعلانات دستورية قامت مقام الدستور، وهو ما يشير إلى حدة الاضطرابات الاجتماعية - السياسية في سورية ما بعد الاستقلال الوطني السياسي، وبروز الجيش كلاعب أساسي في عملية التحول السياسي - الاجتماعي في دورة صراع النخب العسكرية والمدنية.

تميزت تلك المرحلة بمشترك أساسي يمكن تسميته بازدواجية السلطة العسكرية - المدنية. ولا تعني هذه الازدواجية النظر إلى كل من السلطتين كسلطتين متجانستين، مع أنّه لكل مؤسسة مصالحها الخاصة بوصفها جماعةً مؤسسيةً. ومن هنا، خضعت كل مؤسسة بدورها إلى صراعاتها وانقساماتها التي ترتبط بانقسامات اجتماعية - سياسية عامة، وهو ما يتيح فهم الازدواجية في طبيعتها المعقدة، ووضعها في إطار نظرة أشمل للتشابكات والتفاعلات بين النخب العسكرية والمدنية في مجتمع منقسم ومضطرب تسيّست نخبُه الفاعلة سواء كانت مدنيةً أو عسكريةً. لكنها تعني في مختلف تمظهراتها الفرعية أنّ المنظمة العسكرية السرية في الجيش

هي التي تمثل القوة الفعلية، في حين يمثل المدنيون السلطة الظاهرية التي قد تكون شكليةً تمامًا، أو ذات دور خاضع لتدخل المنظمة، أو أنها تعمل عن قناعة بوصفها متكاملةً.

أمّا من الناحية التاريخية، فقد برزت ظاهرة الازدواجية في شكلها المباشر العسكري - المدني خلال مرحلتي الانقلابين الثاني والثالث في سورية اللذين قادهما الجيش بقيادة العقيد أديب الشيشكلي (أواخر 1949 - شباط/ فبراير 1954)، ثمّ برزت في مثل هذا الشكل نفسه في مرحلة الانفصال السوري (1961 - 1963)، وصولًا إلى الانقلاب الحادي عشر عام 1970 الذي أنهى مرحلة الانقلابات العسكرية الناجحة في سورية.

خلال فترة الانقلابات (1949 - 1970)، كان تطور المنظمات العسكرية يتسارع على نحوٍ جذريٍّ كمنظمات عسكرية إيديولوجية، أو حتى عقائدية تتقاطع مع مصالحَ وأفكارٍ للفئات الوسطى والشرائح المتوسطة والدنيا من الفلاحين، أو حتى تتشابك معها. وخلال هذا التطور كان الجيش – كمؤسسة - يزداد انقسامًا وغليانًا بالتنظيمات والكتل. وقد برزت في هذا التطور عناصر التسلطية العسكرية في السيطرة على الدولة والمجتمع من خلال برامج تحويل اجتماعية - اقتصادية شاملة.

تتحدد إشكالية البحث في معرفةٍ وفحصٍ لدور الصراع الناجم عن الازدواجية العسكرية - المدنية في الجيش السوري في بناء تلك التسلطية كبرنامج تحويل اجتماعي - اقتصادي شعبوي أيديولوجيًّا، وخصوصًا من جهة تحديد جذورها التاريخية التكوينية التي تقوم فرضية البحث وتحليلاته ونتائجه على أنها تعود إلى الانقلابَين الثالث والرابع، قبل انقلاب الضباط الأحرار بمصر وبعده قليلًا، وأنّ انقلاب الضباط الأحرار قد تميز في العديد من محدداتِ سياسةِ الانقلابَين على المستوى المقارن، كما مثّل في التطور العسكريَ - السياسي الداخلي نموذجًا أوّلَ للجنة العسكرية البعثية اللاحقة. وفي تجربة هذين الانقلابين السوريين، تكمن جذور التسلطية العسكرية بمحددها المرتبط ببرامج التحويل الاقتصادي - الاجتماعي الشامل.

الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبديل الإثني

علي المعموري

تناقش هذه الدراسة البحثية مشكلةً تزعم أنّ كثيرًا من الدراسات قد أهملتها، في ما يتعلق بخصوصية الوضع العراقي، وتحديدًا مسألة انبثاق الفصائل المسلحة غير النظامية، وتعاظم دورها تجاه دور الدولة. وهي لا تنطلق

من زاوية الممارسات على الأرض، بل من تفحّص طبيعة دورها ضمن تضخم موقع الإثنيات تجاه الدولة والهوية الوطنية.

وتذهب الورقة إلى أنّ هناك خطأً في فهم طبيعة نشأة هذه الفصائل وأسبابها، وأنّ كثيرًا من الدراسات قد أخطأت في التعامل معها؛ بوصفها مدخلًا لعملية التحليل البحثي. في حين أنّها في حقيقتها مخرجات لوضع أكثر تعقيدًا، ونتائج لمشكلة الإثنيات المتناقضة في العراق، وفشل الدولة في أن تكون المحتكر لإيقاع العنف الشرعي، وهو ما أدّى إلى اختلال التوازن، لتتقدم الإثنيات عبر بُناها التقليدية (الدينية، والعشائرية) وتأخذ موقعها في حياة الأفراد، حاميةً ومنظِّمةً، في ظلّ ضعف الدولة أو غيابها.

وتربط الدراسة بجذور هذه المشكلة منذ العصر الحديث وقيام الدولة العراقية الحديثة، ثمّ تفاقم عملية تأكّل بناء الدولة قبل أن يتمّ البناء، وصولًا إلى العصر الحاضر، بطريقة أضرّت بصورة الدولة في الشعور الجمعي للإثنيات العراقية، وقد عزّزت ذلك التدخلات الإقليمية والدولية ودعمها لعملية تفتّت الدولة العراقية.

وتلاحظ الدراسة أنّ ضعف الدولة، وعجز نظامها السياسي، وانخفاض الثقة بالجيش قاد الأفراد إلى ممارسة سلوك جمعي غير داعم للجيش والقوى الأمنيّة، حتى في الحالة التي رغبت فيها الزعامات التقليدية في دعم هذا الجيش؛ مثل فتوى المرجع الشيعي الأعلى (السيد السيستاني) التي حثّت العراقيين على التطوع في الجيش النظامي والقوات الأمنيّة العراقية. فقد تمّ ليُّها، وانضم الأفراد المقاتلون، بطريقة أو بأخرى، إلى التنظيمات المسلحة التي ترتبط بالقوى السياسية، والتي يتلقى أغلبها الدعم من إيران التي يتقاطع السيستاني معها إلى درجة قد ترقى إلى أنْ تكون عقائديةً.

إشكالية بناء جيش وطني موحّد في مجتمع منقسم مناطقيًّا (حالة الصومال)

سمية شيخ محمود

بعد إسقاط نظام محمد سياد بري، قام بعض قيادات جبهة المؤتمر الصومالي الموحد التي سيطرت على العاصمة، عام 1991، بإعلان حكومة انتقالية تشاركية، وكان أوّل قرار اتخذه رئيس وزراء تلك الحكومة هو حلّ

مؤسسة الجيش الوطني الصومالي، وتسليم سلاحه ومقراته لرجال المليشيات الموجودة في العاصمة.

نتج من هذا القرار الكارثي دخول البلاد في حالة فوضى سياسية واجتماعية، فأعلنت الحركة الوطنية في الشمال انفصال الإقليم الشمالي عن الصومال تحت اسم "جمهورية صوماليلاند"، بذريعة أنّ جبهة المؤتمر الصومالي لم تتشاور معها في قراراتها الأخيرة. وبعد تعثّر مؤتمرات المصالحة الوطنية، قررت الجبهة الصومالية الديمقراطية للإنقاذ، إعلان منطقة حكم ذاتي في مناطق شرق البلاد، تحت اسم "بونتلاند"، وأسست نظامها الخاص وقواتها الخاصة. وهكذا انقسم الصومال مناطقيًّا إلى ثلاثة كيانات، وبقيَ من دون حكومة موحّدة، ومن دون مؤسسات حكومية نظامية طوال عقد من الزمان.

وفي عام 2000، أُسّست أوّل حكومة انتقالية، وبدأت محاولات تأسيس جيش صومالي، ولكن تلك المحاولات لم تُكلّل بالنجاح حتى الآن. فالحكومات الانتقالية والحكومة الحالية افتقرت كلّها إلى الإرادة السياسية التي حظيت بها الحكومة الصومالية في عهد الوصاية الأممية، حين أسّست الجيش الصومالي، على الرغم من الممانعة والرفض من جهة القوى الغربية ودول الجوار، وفي صدارتها إثيوبيا. كما أنّ أوضاع ما بعد الحرب الأهلية أنتجت شكوكًا بين مكونات الشعب الصومالي، وهو الأمر الذي أدّى إلى محاولة رؤساء البلاد إرجاء دمج قوات الكيانات الإدارية المختلفة تحت راية واحدة؛ خشية فقدان مراكز مناطقهم المسلّحة في حال الدمج والتوحيد. فإن كان اقتسام السلطة يُعدّ حلًّا سياسيًّا لمجتمعات ما بعد النزاعات الأهلية، فإنّ توحيد الجيوش التابعة للأطراف المتنازعة تحت راية واحدة، يمكن أن يحقق شرعيةً أكبر للحكومات المقبلة؛ لأنّ وجود جيش موحد سيُطمئن جميع الأطراف، ويزيل الشكوك التي عاقت، طوال 15 عامًا، تأسيس حكومة ذات شرعية شعبيًّا، على الرغم من الاعتراف الدولي بها.

إشكالية العلاقة بين الجيوش الوطنية والشركات العسكرية الخاصة

بدر الشافعي

اكتسبت ظاهرة الشركات العسكرية الخاصة أهميةً خاصةً في مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة؛ إذ اعتمدت عليها الدول الكبرى كأحد الأدوات الفاعلة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. ولعل ما ظلّ يحدث في العراق من فوضى ودمار هو أحد التداعيات الخطِرة لهذه الشركات، وربما كان الأمر هو نفسه بالنسبة إلى القارة الأفريقية، ولكن على نحوٍ

أكثر تعقيدًا. وهكذا، باتت هذه الشركات أحد البدائل المتاحة للنظم الحاكمة في قمع المعارضة المسلحة، أو حتى أيّ تمرّد داخل المؤسسة العسكرية، وهو أمرٌ يطرح تساؤلًا عن طبيعة العلاقة بين هذه الشركات والمؤسسة العسكرية الوطنية.

انطلق البحث من فرضيتين أساسيتين: الأولى أنه كلما كانت الجيوش ضعيفةً زاد الاعتماد على هذه البدائل، والثانية أنه كلما توترت العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، زاد الاعتماد على بدائل أخرى؛ منها الشركات العسكرية.

وقد تمّ تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ تناول المبحث الأول الأسباب المختلفة الداخلية والخارجية للاستعانة بهذه الشركات، في حين جرى تخصيص المبحث الثاني لدراسة حالات تتدخل فيها هذه الشركات في الصراعات الداخلية، واختيار ثلاث حالات مختلفة، هي العراق 2003 في المطلب الأول، وأنغولا وسيراليون في تسعينيات القرن الماضي في المطلب الثاني. ففي الأولى ساهمت هذه الشركات في إطاحة نظام صدام حسين. وفي الثانية ساهمت في تعزيز نظام سانتوس في أنغولا. أمّا في الثالثة، فقد نجحت في استعادة نظام كاباه بعد إطاحته في انقلاب عسكري عام 1997. أمّا المبحث الثالث، فقد تمّ تخصيصه لتقييم تأثير تدخل هذه الشركات في تسوية الصراعات.

وقد خلص البحث إلى أنّ الاحتياج إلى هذه الشركات سوف يزداد مستقبلًا، بخاصة في ظلّ الصراعات الراهنة وتحوّل بعضها إلى نمط الصراعات الممتدة من ناحية، فضلًا عن صعوبة حسم الجيوش النظامية لها. وهكذا، فإنّ نمط العلاقة بينها وبين المؤسسة العسكرية، بصفة عامة، هي علاقة تعاونية.

الجيش والسلطة والانتقال الديمقراطي المتعثر في الجزائر

عادل أورابح

على غرار معظم الجيوش العربية، يؤدّي الجيش الجزائري دورًا مركزيًا في صناعة القرار السياسي بفعل تكوينه السابق للدولة؛ لأسباب تاريخية وهيكلية راجعة، أساسًا، إلى النضال التحرري الذي قاده جيش التحرير والشرعية التاريخية التي نالها بعد الاستقلال. وتعُدّ هذه اللحظة التأسيسية محوريةً لفهم تطور المؤسسة العسكرية وسلوكها التحكمي.

إنّ تضخّم دور الجيش، واضطلاعه بمهمّات بناء الدولة الحديثة ومراقبة المجتمع، من العوامل التي زادته تسييسًا؛ فزادت بذلك حدّة الصراع بين العسكري والمدني. فلطالما مثّلت أولوية العسكري على السياسي قاعدةً الحكم المركزية في الجزائر؛ إذ يتحكم الجيش في السلطة الفعلية بوصفه المحتكر للشرعية، ويفوّض بعض المهمّات البيروقراطية للمدنيين. وتجلّت هذه القاعدة، أساسًا، عند تسيير المؤسسة العسكرية للمرحلة الانتقالية في التسعينيات.

على الرغم من استمرار هذه القاعدة، فإنها تعرضت للاهتزاز في العشر سنوات الأخيرة بفعل ظهور عوامل دولية؛ كالحرب العالمية على الإرهاب، وترويج البيروقراطيات الأمنيّة الدولية لبرامج المراقبة الديمقراطية للجيوش. اتكأت القيادة السياسية الجديدة على هذه العوامل الخارجية التي كانت بمنزلة ريع إستراتيجي لها ومنحتها هامشًا كبيرًا من المناورة لخدمة الأجندة السياسية المحلّية التي تقتضي فرض قدر من المأسسة والاحترافية في أداء الجيش. لكنّ الاحترافية لا تعني بالضرورة الدمقرطة التي تتطلب مسارًا إصلاحيًا شاملًا يتجاوز إصلاح قطاع الأمن.

تسعى هذه الورقة البحثية لتحليل إشكالية التداخل بين العسكري والسياسي، من خلال التأصيل التاريخي للظاهرة العسكرية في الجزائر وتقييم أداء المؤسسة العسكرية عند تسييرها للمرحلة الانتقالية. من جهة أخرى، تحاول أن تفحص إمكانية إخضاع الجيش للمراقبة الديمقراطية في الجزائر، في ظلّ أوضاع محلّية ودولية جديدة تتمفصل في ما بينها. كما تحاول الورقة طرْق زوايا جديدة في التحليل، كتأثير التحولات الاقتصادية لمرحلة ما بعد الريع البترولي في دور المؤسسة العسكرية ومهمّاتها، وإمكانية إعادة تقسيم عمل المكونات الاجتماعية، على نحوٍ يساهم في دمقرطة الجيش وتمدين الحكم.

الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية

نوري دريس

إذا كان هنالك من مثالٍ حول ارتباط السلطة السياسية بالجيش، فإنّ الحالة الجزائرية تكاد تكون الأكثر بروزًا في هذا الشأن. وحتى إن لم تَبدُ الجزائر ديكتاتوريةً عسكريةً، فإنّ الجيش يحتلّ قلب الدولة، وهو مركز السلطة ومصدر شرعيتها. ولأسباب تاريخية متعلّقة بالأوضاع التي نشأت فيها الدولة

الوطنية الجزائرية، استطاع الجيش أن يحتكر السلطة، ويتحكم في طريقة توزيعها والأدوات التي تعيد إنتاجها، سواء كان ذلك خلال مرحلة الأحادية الحزبية (1962 - 1989)، أو بعدها.

تحاول هذه الورقة إجراء تحليل ومناقشة للأوضاع التي أدّت إلى احتلال الجيش قلْبَ الدولة والسلطة في الجزائر المعاصرة، وتبيّن انعكاسات ذلك على عملية بناء المؤسسات السياسية والقانونية وتجربة الانتقال الديمقراطي. وقد استندنا في ذلك إلى أطروحة لهواري عدي متعلقة بازدواجية السلطة في الجزائر (سلطة فعليّة خفيّة في يد الجيش، يُسيَّر بها سلطة ظاهرة في المؤسسات الرسمية).

استخدمنا مفهومي "الشعبوية" و"النيوباترمونيالية" لرسم المسار الذي أخذته السلطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. فالشعبوية كانت وصفًا لتلك الأيديولوجية التي كرّست الأحادية الحزبية والشرعية الثورية، والنيوباترمونيالية كانت شكل الممارسة السياسية للسلطة التي نتجت منها.

إنّ وضع هذين المفهومين في سياقهما التاريخي سمح لنا بفهم أوضاع استيلاء الجيش على السلطة، وتماهيه مع الدولة، وأسباب رفضه لإعادة توزيع السلطة داخل الجسم الاجتماعي، بعد إقرار التعددية الحزبية في دستور شباط/ فبراير 1989.

النتيجة العامة للدراسة، هي أنّ الجيش لا يبني دولة القانون، بل يحوّل الدولة إلى أداة لممارسة السلطة فحسب، كلّما وقعت بين أيديه، أو كان مصدرًا لها ولمشروعيتها.

الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان

حسن الحاج علي

شكّل انقلاب الفريق إبراهيم عبود في السودان عام 1958 أوّل انقلاب عسكري في أفريقيا جنوب الصحراء، وعُدّ ذلك خرقًا للتقاليد البريطانية التي نشأ عليها الجيش السوداني في ما يلي العلاقات العسكرية المدنية. لكنّ الانقلابات العسكرية في السودان توالت بعد ذلك في أيار/ مايو 1969، وفي حزيران/ يونيو 1989، هذا إضافةً إلى المحاولات الانقلابية العديدة التي لم تنجح. استمر الحكم العسكري الأول ستّة أعوام، في حين ظلّ الحكم العسكري الثاني في السلطة ستة عشر عامًا. أمّا فترة الحكم الثالث، فقد تجاوزت خمسةً وعشرين

عامًا، وقد صبغ تداول المدنيين والعسكريين للسلطة، أو ما عُرف بظاهرة "الباب الدوار"، الحكمَ في السودان في فترة ما بعد الاستقلال.

تنطلق هذه الورقة من فرضية أنّ أسباب تدخل العسكريين في السلطة في السودان تعود إلى الاستقطاب السياسي المتزامن مع تسييس المؤسسة العسكرية؛ إذ أصبح العسكريون امتدادًا للمدنيين داخل المؤسسة العسكرية، وغدا الانقلاب العسكري استمرارًا للعملية السياسية بوسائل أخرى. فعندما يخسر السياسيون المدنيون في الميدان السياسي، فإنهم يلجؤون إلى حلفائهم العسكريين كي يقوموا بانقلاب عسكري وفرْض واقع جديد. ويهدف الواقع الجديد إمّا إلى إضعاف الخصوم السياسيين، وإمّا إلى الاستمرار في برنامج سياسي بوجوه جديدة. وترى الورقة أنّ الاستقطاب السياسي الحادّ قد ساهم في صعود الأنظمة العسكرية في السودان، كما أنه ساهم في زوالها.

استخدمت الورقة منهج المقارنة عبر الزمان، ومقارنة حقب تاريخية مختلفة. وعلى نحوٍ أكثر تحديدا، فإنّ ما نفهمه من حقبة تاريخية معينة يمكن أن يكون مفيدًا، إذا ما قارنّاه بوقائع حقبة أخرى، وهو ما عُرف باستخدام الحقب التاريخية كحالات، واستخدام التتابع لحلّ المشكلات البحثية.

خلصت الورقة إلى أنّ الضباط الذين تسلّموا السلطة عبر انقلابات، قد فعلوا ذلك بتواطؤ مع قوًى سياسية مدنية، وإلى أنّ الفاعلين المدنيين والعسكريين وجهان لعملة واحدة. ولكنْ ينبغي ألّا يُنظر إلى العسكريين الحكام بمعزل عن الأوضاع المجتمعية السائدة. فكلّ القوى المجتمعية منخرطة في العمل السياسي، والعسكريون ليسوا استثناءً، وعندما يقومون بانقلاب فإنهم، في أغلب الأحيان، يسعون لتحقيق ما فشل فيه نظراؤهم من المدنيين. فالانقلاب العسكري في السودان، إذن، هو استمرار للعملية السياسية بوسائل أخرى.

تموضع الجيش في السلطة في سورية (2000 – 2011)

نيروز ساتيك

تعود الدراسة إلى النبش عن النيّات الاستعمارية في تشكيل الجيش السوري، وترصد – تاريخيًا - المتغيرات الجديدة في عهد الدولة الوطنية، وتربطها بما قبلها سياسيًا وسوسيولوجيًا، قبل أن تعرض أفكار ميشال فوكو في مفهوم السلطة إطارًا نظريًا للتحليل والنقاش. ومن ثمّ، تعرض معلومات عن اقتصاد الجيش وآليات السيطرة والهيمنة داخل الجيش

السوري في عهد بشار الأسد؛ وذلك قصْدَ تحليلها لفهم العلاقة بين السلطة والجيش في سورية.

تشكّل الجيش السوري في الزمن الاستعماري للمنطقة العربية، ولم تفلح الدولة الوطنية في تحريره من الأفكار الكولونيالية نسبيًا. أمسك الجيش بالسلطة في سورية، وأعاد ترسيخ الرؤى الاستعمارية للمجتمع السوري. لكنّه اندمج على نحوٍ متتابع في السياسات النيوليبرالية، وازدادت السلطة في سورية انتشارًا وأصبح من الصعب الإمساك بها، حتى وصلت إلى مؤسسات الجيش ذاته. فانقسم الضباط ما بين ضباط سلطويين فاعلين وضباط رسميين مُراقبين في مؤسسة عسكرية مقيدة بالتقاليد الاستعمارية.

تشير الدراسة إلى أنّ الجيش السوري تسوده أنماط من المراقبة والعقاب والهيمنة، تمارسها قنوات عسكرية وغير عسكرية من داخل مؤسساته أو خارجها، ما يجعله مؤسسةً يهيمن عليها تحالف مصالح أمنية وعسكرية واقتصادية، مثل سائر مؤسسات الدولة السورية.

إنّ تخليص مؤسسة الجيش من سطوة الضباط السلطويين العسكريين والأمنيين، قد يسمح للضباط الرسميين بممارسة وظائفهم العسكرية ممارسةً مؤسساتيةً وطنيةً. فالحالة السلطوية الراهنة تجعل العسكريين السوريين المُهيمَن عليهم ينساقون إلى فلك السلطة - من دون أن يشعروا باستثمارها لهم - ويقدّمون إشارات الطاعة لها، على الرغم من تعذيبها لهم، بلغة ميشال فوكو. وإنّ ما قد يبديه العسكريون من انضباط، في المؤسسات الرسمية، ليس عملًا بالقوانين والتزامًا بالمؤسساتية، بل إنّه من سحر السلطة وجاذبيتها في الهيمنة بإشاعة النظام والانضباط داخل أدقّ مستويات الجيش السوري.

الجيش والميليشيات المسلحة في السودان: تكامل أدوار أم تنازع اختصاصات؟

حسن قاسم

ظلّ موضوع الجيش وعلاقته بالمليشيات المسلحة في السودان، خلال عقود مضت، محلّ نقاش عند كثير من المهتمين بعلاقة المؤسسة العسكرية والمدنية في السودان، وازدادت أهمية الموضوع بعد تجدد الحروب والنزاعات الأهلية في السودان؛ في فترة ما بعد الحرب الباردة التي تداخلت فيها بالأبعاد الإثنية والأيديولوجية، مع صراع الموارد وعلوّ النبرة المطلبية ومزاعم التهميش، في كثير

من المناطق الطرفية في السودان، وقد هددت هذه النزاعات والحروب الأهلية كيان الدولة المركزية، بعد انتشار الحركات والجماعات المسلحة، بخاصة في دارفور.

نتيجةً لتطاول أمد الصراع في الجنوب، توصّل الطرفان إلى اتفاق لإنهاء حرب الجنوب، وتمّ بذلك توقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005، وهي التي جرت فيها تسوية موضوع المليشيات المسلحة غير النظامية التي كانت تقاتل في الجنوب. غير أنّ تزامن نهاية الحرب في الجنوب والشرق، قامت معه حرب أخرى في دارفور أكثر قوّةً من حرب الجنوب، متّسمة بالبعد القبلي والإثني. ومن ثمّ قامت حركات مسلّحة تعتمد في حربها ضدّ الدولة على حرب العصابات، وهي إستراتيجية لم تكن معهودةً في الجيش السوداني والقوات النظامية الأخرى. ومع استمرار الحرب ظهرت العديد من التشكيلات الجهوية التي شاركت في الحرب، وقد وقف بعضها إلى جانب الدولة؛ مثل قوات حرس الحدود التي هي عبارة عن قوات ومليشيات قبلية. ولكنْ نتيجةً لعدم انضباط هذه القوات والتزامها، ومع تزايد أمد الصراع وحدّته في المنطقة، تزايدت التباينات الإثنية والقبلية، وتبعًا لتطور الحرب ظهرت مليشيات الجنجويد، ثمّ أخيرًا قوات الدعم السريع التي تتبع جهاز الأمن الوطني، ولا تتبع الجيش.

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة طبيعة العلاقة بين الجيش السوداني والمليشيات المسلحة في مناطق النزاعات المسلحة، من حيث الأدوار والمهمّات والأسباب والمبررات التي أدّت إلى قيام؛ مثل هذه التأليفات العسكرية. وتُبنى فرضية الدراسة على أنّ سبب قيام هذه المليشيات يعود إلى طبيعة العمل العسكري للحركات المسلحة والتي تستخدم تكتيك حرب العصابات في دارفور، وهي مناطق لم يتعود الجيش القتالَ فيها، إلى جانب التغيير في عقيدته القتالية؛ من قتال العدوّ الخارجي إلى قتال الحركات المتمردة. وقد أدّت هذه الحروب والنزاعات إلى انتشار ثقافة الحرب والقتل، ومن ثمّ أفضت إلى عسكرة المجتمع التي تزايد معها الاستقطاب الإثني والجهوي. ومن المؤكّد أنّ هذا الأمر سوف يكون له تأثير في تماسك الدولة، وفي تعريضها للتفكّك اجتماعيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا.

تقاطع مؤثرات الداخل مع الخارج: المؤسسة العسكرية والسلطة في السودان

سحر الفكي

شكّلت إطاحة الحكومات المدنية من خلال الأنظمة العسكرية أحد السمات البارزة في السياسة السودانية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وأصبح هناك

نمطٌ من التغذية المرتدة بين أنظمة الحكم المدنية والعسكرية. وإضافةً إلى النمط الانقلابي وقيام النخبة العسكرية بممارسة دور مباشر في الحياة السياسية، شكّل وجود طرف خارجي يقدّم العون، سواء كان ذلك في حال وجود مهددات الاستقرار والأمن الداخلي أو بسبب أنه مدفوع إلى ذلك بمصالحه، أحدَ المسارات التي تؤدي إلى استلام المؤسسة العسكرية للسلطة في فترات مختلفة، وإلى تشابك العديد من العوامل الإقليمية والدولية مع العوامل الداخلية، لتؤثر في مخرجات كلّ مرحلة وفي عملية الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي.

يتطلب الربط بين العوامل الداخلية والخارجية وتحديد دور العوامل الإقليمية والدولية في استيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة تحديدَ المتغيرات المؤثرة في هذه العملية من حيث الدور الذي تضطلع به الصراعات بين القوى السياسية المختلفة، وبحثها عن مصادر خارجية للتأييد والدعم، وكذلك مصالح الأطراف الخارجية في مساندتها للقوى السياسية المتصارعة. هذا إضافةً إلى العلاقة بين الخلفية التاريخية للمؤسسة العسكرية ونمط تدخلها في الحياة السياسية.

يمكن القول إنّ كلّ فترة زمنية لها مؤثراتها الخاصة بها، بيد أنّ هنالك عوامل تتعلق بالداخل السوداني جعلت المؤثرات والتقاطعات الإقليمية والدولية حاضرةً في المسرح السياسي السوداني نفسِه، وهي تتمثّل بأبعاد أمنية، واقتصادية، واجتماعية وسياسية. وترى الورقة أنّه ما لم يحدث تحسّن في الداخل السوداني بأبعاده المختلفة، سيظل المشهد السوداني أكثر عرضةً لتقاطع المؤثرات الإقليمية والدولية، وستظل المؤسسة العسكرية هي أحد حلول أزمة الحكم في السودان.

الجيش السوداني والجنجويد (قوات الدعم السريع) والتحول الديمقراطي

طارق هارون

ظهر مسمّى الجنجويد في السودان، في الآونة الأخيرة، بعد مرحلة الحرب الباردة. ثمّ ظهر هذا المسمّى بوضوح عند بعض الحكومات التي بحثت عن أشكال حمايةٍ لأنظمتها حينما زاد تخوفها من الجيوش أو التنظيمات العسكرية. نجد أنّ تأثير التوجهات الدينية والإثنية التي ترغب في تعزيز وجودها داخل الدول، أو المناطق أيضًا، أظهر هذه القوى المسلحة والمنظمة.

سيتمّ التركيز على الجنجويد (قوات الدعم السريع) التي كانت تعمل في دارفور ثم انتقلت للعمل مع الحكومة في كلّ أجزاء السودان. وتكمن إشكالية البحث في أنّ ميليشيا الجنجويد لها أثر كبير في مرحلة التحول الديمقراطي، وأنّها في أغلب الأحيان تكون شرسةً في مقاومة الديمقراطية؛ إذ تعمل على إجهاض المحاولات السلمية للتحول الذي ظهر مع الربيع العربي. ونجد أنّ بعض المهتمين بالشؤون السياسية يعزون ذلك إلى قِصر فترات التدريب لهذه المجموعات التي ربما لا تظهر فيها النواحي الأخلاقية في تدريب الجيش النظامي.

أرى، بوصفي باحثًا، أهمية تحليل المشكلات الجذرية التي تنتج من خطورة الجنجويد، والتي تتمثّل بالإنفاق الذي يستنزف موارد الحكومة ويجبرها، في المقابل، على التخلص من قوات الشعب المسلحة مادامت هي التي تحمي النظام. يُضاف إلى ذلك أنّ معظم هذه القوات تتكون من قطاعات ضيقة أو جهوية – إثنية أو قبَلية؛ ما يخلق نوعًا من التمييز والحروب الأهلية، والانفلات داخل المجموعة الناتج من ضعف التعليم والوعي عند أفراد المجموعة، كما أنّ استعمال السلاح من دون ضوابط تنظيمية واضحة يولّد نوعًا من الفوضى، علاوةً على ارتكاب جرائم الحرب ضدّ الآخرين. فضلًا عن ذلك، تكمن الخطورة في تدخل هذه القوات في فضّ التظاهرات والتحركات المدنية داخل المدن، وهو ما يشكّل تهديدًا واضحًا للأبرياء والغافلين.

الهدف الأساسي من البحث هو إظهار هذا النموذج وأثره في التحول الديمقراطي وإلقاء الضوء على تاريخ الجنجويد من جهة كيفية تكوّن هذه المجموعة، وكيفية تمويلها، وخطورة هذه التكوينات مستقبلًا، وأهمّ أهدافها، ومستقبل هذه القوات (يتمّ تكوينها دائمًا لتنفيذ أهداف معيّنة)، ومعرفة الدوافع الأساسية لتكوين هذه القوى أو الجيش.

في دينامية العلاقات المدنية – العسكرية في تونس: من الاستقلال إلى الثورة

آية جراد

اتسمت العلاقات السياسية والعسكرية في تونس منذ فترة طويلة بالتذبذب. فهي بين طرفين نقيضين؛ بين الاستقلالية والإذعان، والحياد والتدخل. وقد أدّى الجيش فيها دورًا محوريًّا؛ سواء كان ذلك من أجل بقاء النظام أو زعزعته. ولعل فهمَ هذا الدور أمرٌ حاسم في فهم المسار الثوري في تونس.

وفي محاولة لمزيد فهم موازين القوى بين القيادات السياسية والقوات المسلحة التونسية، نسلّط الضوء على مستويات من التنافس (المؤسسي والشخصي) والصراع على النفوذ والسلطة (صراع أفقي وعمودي) من خلال ديناميّات داخلية متوترة وتفاعلات خارجية متقلبة، صاغت المشهد الأمني والسياسي الوطني.

هذه الورقة هي في المقام الأوّل اختبارٌ لفرضية بقاء خطر الانقلابات العسكرية قائمًا، على الرغم من إستراتيجيات الوقاية من الانقلابات المتطورة التي يمارسها النظام. وهي، ثانيًا، بيان للتهميش والعداء المستمرّين تجاه المؤسسة العسكرية بوصفهما قد مهّدا الطريق لانهيار النظام الحاكم عام 2011، وولادة وجهٍ جديدٍ للمؤسسة العسكرية منقطعٍ عن الصورة التقليدية التي عهدناها عليها. نطالع هذا التحول من خلال النظر في بعض المؤشرات (على غرار المهمّات، والقدرات، والحوكمة) التي كان تطبيقها، حتى زمن غير بعيد، غير وارد إزاء مؤسسات السيادة، فضلاً عن المؤسسة العسكرية التي تُعدّ، بالنسبة إلى الجمهورية التونسية، بمنزلة الصندوق الأسود.

الجيش والانتقال الديمقراطي في تونس

أنور الجمعاوي

يتبيّن الناظر في سيرة المؤسسة العسكرية في تونس أنّها اضطلعت منذ الاستقلال بمهمّة تحقيق الاستقرار في البلاد، وأنه كان لها دور فاعل في ضمان استمرار المؤسسات السيادية، وفي المحافظة على كينونة الدولة، وأنها لم تنخرط على مدى عقود في الشأن السياسي، ولم تهيمن على المشهد الإداري والاقتصادي، بل ظلّت هيكلًا دفاعيًا وجهازًا وقائيًّا مهمًّا، وقف إلى جانب التونسيين في حراسة الحدود ومكافحة التهريب ومواجهة الكوارث الطبيعية، وساعد على القيام بعدد من الأعمال التنموية.

غير أنّ ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أنّ النظام الحاكم على عهد الحبيب بورقيبة وخلفه زين العابدين بن علي استعان بالجيش لمواجهة الاحتجاجات الشعبية، وحركات التمرّد على السلطة المركزية التي اندلعت في مراحل مختلفة من تاريخ تونس. كما جرت محاولات لإدماج الجيش في الشأن العامّ بعد الثورة، وتعالت أصوات لدعوته إلى توليّ الحكم وإدارة البلاد بعد ما شهدته تونس من حراك احتجاجي، وما عرفته من عمليات اغتيال دامية

استهدفت المدنيين والعسكريين على حدّ سواء، غير أنّ مؤسسة الجيش لم تستجب لتلك الدعوات.

- ما موقع الجيش التونسي من حوادث انتقال السلطة في تونس بعد الاستقلال؟
- كيف تعامل الجيش مع حدث الثورة ومع مستجدّات الانتقال الديمقراطي في البلاد؟
- إلى أيّ مدى كان الجيش ضامنًا لاستمرار التجربة الديمقراطية الوليدة في تونس؟
- ما هي آفاق تأهيل الجيش التونسي وتحديثه ليواكب تطورات الوضع الديمقراطي وتحدّياته؟

ستوجه هذه الأسئلة وغيرها نظرنا في هذه الورقة البحثية، وسنهتمّ بدراسة ثلاثة محاور بارزة: أوّلها النظر في سيرة الجيش التونسي الحديث والوقوف عند أهمّ الأدوار المنوطة به (فترة حكم الحبيب بورقيبة وخلفه زين العابدين بن علي). وثانيها، الوعي بموقع الجيش من حدث الثورة ومسار الانتقال الديمقراطي في تونس. وثالثها، محاولة الإحاطة بأهمّ مسالك تأهيل الجيش التونسي، واقتراح مداخل لإصلاحه وتطويره ليستجيب لمستجدات الوضع الديمقراطي الجديد في تونس.

المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية

العربي العربي

لقد كان للمؤسسة العسكرية دور بارز في الأحداث التي شهدتها أغلب دول الربيع العربي، سواء كان دورًا إيجابيًّا أو سلبيًّا؛ فمن المواقف الإيجابية التي تحسب لها وتعزّز رصيدها القيمي في مجال الممارسة الديمقراطية، إلى مواقف تحمل ثِقَل سلبيتها في عُرف أدبيات علم السياسة الحديث.

بناءً على ذلك، تحاول هذه الورقة البحثية أن ترصد دور المؤسسة العسكرية، وأن تتبع سلوكياتها في المسار العامّ للثورتين التونسية والليبية (2011 - 2015)، من خلال جدلية العلاقة بين العسكري والسياسي، وموقع كلّ منهما في رسم الخريطة العامة للمشهدين السياسي والأمني خلال الثورة، والإفرازات المستقبلية على المشاهد المختلفة في كلتا الدولتين.

ساعد فهم البناء التاريخي، لهاتين المؤسستين، على فكّ رموز التباين في المواقف من الأحداث والاختلاف في التعامل معها. فمن موقف مؤيّد للثورة ومساند لها في تونس، مع الابتعاد عن التجاذبات السياسية، إلى موقف حاقدٍ على النظام ومشارك في القضاء عليه، وانغماس في السياسة ودخولٍ معتركها، عبر البحث عن سُبل لاقتسام السلطة في ليبيا، زاد المشهد الأمني حدّةً وسوءًا؛ وذلك عكْس عقيدة الجيوش في الدول الديمقراطية التي تتوخى الاحترافية وإزالة الاستقطاب إلى حدّ بعيد، ولا ترى في العنف وسيلةً من وسائل التغيير للتحول من نظام استبدادي إلى آخر ديمقراطي، ما يرفع من رصيد صدقية مثل هذه الجيوش وشعبيتها.

في الأخير، تروم هذه الدراسة، الإشادة بدور المؤسسة العسكرية بوصفها مؤسسةً رسميةً غير سياسية، وبأنّ دورها يضطلع بأدوار دفاعية ضدّ الأخطار التي تهدّد استقرار الدولة. وقد جعل غياب هذا المنطق المؤسسة العسكرية في الدولتين تُحسّ بالغبن والتقزيم، وتبتعد عن الدور المنوط بها للدفاع عن الدولة وصون الوطن والعمل على تجسيد الاستقرار، من خلال جمع قوّة تراكمية، لا تجهضها أيّ عملية تغيير سياسية تخدم جيش الشخص، أو الحزب أو الطائفة.

العسكر ومعضلة التحول الديمقراطي: دراسة الحالة الليبية

مصطفى التير

حصلت ليبيا على الاستقلال مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، وهو استقلال تمّ بسبب قرار من الأمم المتحدة، وبترتيبات أشرفت عليها إحدى لجان الأمم المتحدة. وقد بدت عندئذ الفرصة سانحةً لبناء دولة مدنية ذات مؤسسات ديمقراطية. ولكنْ بدلًا من ذلك، تدنت ليبيا - بعد سبعين سنةً - إلى مستوى الدولة الفاشلة، إلى حدّ يمكن أنْ تُعدّ فيه أنها في حالة "لا دولة". لماذا حدث هذا؟ لا بدّ أنّ عوامل كثيرةً قادت إلى هذه النتيجة، لكن سينحصر اهتمام هذه الورقة البحثية في تقييم ما قد يكون للجيش أو العسكر من دور في كتابة هذه النتيجة.

بناءً على ذلك، سيتمّ تقييم دور الجيش أو العسكر في عرقلة تطور الأجهزة الوسيطة التي لا بدّ من تبنّيها في المجتمع، لكي تُنجز عملية التحول الديمقراطي. ولوصف هذا الدور وتحليله، تمّ التمييز بين ثلاث مراحل رئيسة: مرحلة الحكم الملكي، ومرحلة ثورة الفاتح، وأخيرًا مرحلة انتفاضة/ ثورة 17 شباط/ فبراير 2011. وقد توافرت لكلّ مرحلة عوامل أثّرت في دور

الجيش أو العسكر لتجعله متميزًا. كما أكدت الورقة أنّ ليبيا لم تقُم فيها تجربة ديمقراطية تستدعي قيام الجيش بانقلابه العسكري، والقضاء عليها؛ كما حدث في أقطار أخرى.

شهدت البلاد حراكًا اجتماعيًّا وسياسيًّا مهمًّا، بعد انسحاب إيطاليا، ساعد على تقريب يوم الاستقلال. لكن الإدارة الحكومية الحديثة اتخذت قرارات عرقلتْ مسيرة ذلك الحراك، وكان لا بدّ من استئنافه لتتمكن البلاد من بناء نظام ديمقراطي. لكنّ الانقلاب العسكري الذي جاء في وقت مبكر، نسبيًّا، من عمر الدولة الجديدة، قضى على طموحات كلّ من كان يحلم بتطور ديمقراطي. ثمّ انظمت ليبيا إلى الحراك الاجتماعي العربي الذي اشتهر باسم "الربيع العربي" تيمنًا بما سيقود إليه. وسيتمّ تقييم تلك العوامل والأوضاع التي حالت بين مسيرة الانتفاضة الليبية والسير في طريق الديمقراطية، مع الاهتمام بصفة خاصة بالدوافع الكامنة وراء حالة الصدامات المسلحة التي سيطرت على المشهد السياسي الليبي خلال جميع مراحل الانتفاضة.

الجيوش العربية وثورات عام 2011: النموذجان التونسي والمصري

غسان العزي

قبل عام 2011، كان المحللون ينزعون إلى الخلط ما بين السلطوية السياسية العربية والعسكرة في دولة عبارة عن ثكنة Garrison State، بحسب تعبير هارولد لاسويل. وقد دعم هذا الرأي أنه، في فترات زمنية ماضية، بدت الجيوش في بعض الدول العربية ممسكةً بمقدرات الحكم، وأنّ عددًا من الأنظمة الاستبدادية تشكّلت في فترات زمنية متقاربة مع وصول العسكريين إلى السلطة. وهذا ما كان يعني قيام "أنظمة عسكرية" في مسار عسكرة عميقة للمجتمعات العربية، بذريعة مواجهة الاستعمار الغربي والصهيونية.

لكن ما حدث في عام 2011 بيّن أنّ مفهوم "الدولة - الثكنة" كان الزمن قد تخطاه، وأنّ تغيرات مهمّةً حدثت في الهيكلين السياسي والعسكري للدول العربية التي عرفت جيوشها، في العقدين المنصرمين، مسار "تمدين" Civilization ساهم في "تطبيعها" وجعْلها قطاعًا من قطاعات عديدة في المجتمع وواحدةً من أدوات عديدة في يد السلطة السياسية، إلى جانب أجهزة قمعية بوليسية واستخباراتية كثيرة يراقب بعضها الآخر، في خدمة النظام وديمومة هيمنته.

ومن ثمّ، ينبغي إضفاء الكثير من النسبية على "المفاجأة" التي أحدثها، في نظر المراقبين، الموقف "الجمهوري"، أو "الديمقراطي"، للجيشين التونسي والمصري إزاء الثورات الشعبية التي أسقطت رئيس البلدين، وينبغي إعادة هذا الموقف إلى مستواه الحقيقي في سياق التطورات الكبرى التي أصابت مجمل القوات المسلحة العربية منذ ثمانينيات القرن المنصرم.

سوف تتضمن هذه الورقة إطارًا نظريًا تُسلّط فيه الأضواء على النظريات الكبرى في مجال علم الاجتماع العسكري، وتحديدًا العلاقات المدنية - العسكرية وتدخّل الجيوش في السياسة، وذلك منذ أواسط القرن المنصرم (مدرسة شيكاغو... إلخ)، مرورًا بنهاية الحرب الباردة إلى اليوم.

وبسبب انقشاع الغيوم واستقرار المشهد السياسي في تونس ومصر حيث نجحت الثورات في إحداث الانتقال السياسي (ولا نقول التحول الديمقراطي بعد)، سوف يجرى التركيز على موقف هذين الجيشين من الثورات الشعبية وما بعد ذلك، من دون الجيوش في سورية وليبيا واليمن التي إمّا انفرط عقدها، وإمّا غرقت في أتون حروب أهلية تحولت إلى صراعات دولية لا يبدو أنها سوف تنجلي عن مشهد جديد في الأفق المنظور.

دور المؤسسات العسكرية في التحولات السياسية العربية: دراسة حالتي مصر والجزائر

جمال ضلع

تحتل المؤسسات العسكرية داخل الدول العربية مكانةً متميزةً بين مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، وهو الأمر الذي انعكس على انخراطها في العمل السياسي. ومن ثمّ، أصبح دورها مؤثّرًا في مجمل أنشطة الأداء الحكومي وفعالياته، وليس في المجالات الدفاعية/ الأمنية فقط؛ ذلك أنه مؤثّر في غيرها من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا الأمر يلفت الانتباه إلى مثل هذه الظاهرة التي ربما تعود أسبابها ودوافعها إلى سياسات وسلوكيات وممارسات مباشرة، أو غير مباشرة، متنوعة، من جهة النخب الحاكمة المتعاقبة في محاولاتها وقناعاتها بشأن حتمية إحكام سيطرتها على مقاليد الحكم في البلاد، للحؤول دون حدوث أيّ خروج عن النظام والقانون، قد يؤدي إلى الفوضى، وانفلات الأمن، وشيوع عدم الاستقرار، وهو ما يمكن أن يعرض الدول للفشل أو للانهيار، وخصوصًا في حال اقتران ذلك بأسباب ودوافع خارجية.

تبدو إشكالية شيوع هذه الظاهرة في مجتمعات تلك الدول في أنها تكرس احتكار المؤسسات العسكرية للسلطة وتؤطره، بالنظر إلى عوامل تراها تتعلق، على نحوٍ رئيس، بالأمن القومي وبالحفاظ على السلامة الإقليمية للدول العربية. وترتّب على ذلك أنّ مجمل الأداء الحكومي وأيّ محاولات إصلاحية، سواء كانت سياسيةً أو اقتصاديةً أو اجتماعيةً، باتت تتمّ بطريقة فوقية من قمة الهرم الإداري للدولة، في حين يراها بعضهم الآخر خروجًا عن الوظيفة الأساسية لتلك المؤسسات في الحماية والدفاع عن البلاد، والانخراط في احتكار السلطة، والحؤول دون تنامي الديمقراطية الحقيقية. ومن ثمّ، تكون هذه الدراسة على درجة كبيرة من الأهمية، نظرًا إلى ارتباطها بأهمية بقاء دول المنطقة العربية واستمرارها، وكيفية المحافظة على سلامتها الوطنية والإقليمية، وبكيفية البدء بعمليات الإصلاح الشامل فيها أيضًا.

من ناحية أخرى تمثّل الحالتان الدراسيتان لكلّ من مصر والجزائر، في ما يتعلق بالدور السياسي الذي يمارسه الجيش في الحياة السياسية للدولتين، وخصوصًا في عملية التحول الديمقراطي، أمرًا جديرًا بالاهتمام والمتابعة والمراجعة والتقييم، لما يرتبط بذلك من تماثل وقواسم مشتركة عديدة، وتأثيرات حاضرة ومستقبلية في عملية تطور الأنظمة السياسية داخل المنطقة العربية أيضًا.

الجيوش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية
دراسة مقارنة لدور المؤسسة العسكرية في تونس ومصر وسورية

حمزة المصطفى

مثّل الربيع العربي نقطة تحوّل فارقة في تاريخ المنطقة، تجاوزت أثاره المحيط الجغرافي القريب إلى "العالم". فشَل التنبؤ بالثورات العربية طرح أسئلةً كثيرةً حول نظريات التحول الديمقراطي وقدرتها التحليلية والاستشرافية، وكذلك حول مخرجات برامج دراسات الشرق الأوسط (المتخصصة) وتحليلاتها الرغائبية المنحازة. من جهة أخرى، لفَت الانتباه إلى متغير ظلّ غائبًا في الأدبيات الأكاديمية الغربية، أو حضر على نحوٍ ثانوي، وهو يتمثل بدور المؤسسة العسكرية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشُغلت أغلبية الدراسات، بما فيها تلك التي تصدّت لتفسير غياب الديمقراطية بالبعد الثقافي، بتفنيد عوائق أخرى مهمّة؛ مثل التنمية

الاقتصادية، والمجتمع المدني، والطبقة الوسطى، والبعد الجغرافي من محيط ديمقراطي، وسياسات التكيف السلطوي، والاقتصاد الريعي... إلخ.

تنطلق هذه الورقة من فرضية رئيسة مفادها أنه لا يوجد متغير واحد يعوق/ يحفز التحول الديمقراطي، بل توجد متغيرات عديدة تمثّل في تفاعلاتها وتشابكاتها قوةً جاذبةً/ نابذةً للحكم السلطوي في المنطقة العربية، لكنّ دور المؤسسة العسكرية يُعدّ الأهمّ، مقارنةً بالمتغيرات الأخرى التي ترتبط به. ولإثبات الفرضية المذكورة، تقدم الورقة مراجعةً نقديةً لبعض الأدبيات السابقة، وتقارن في ضوئها بين تجارب لدول عربية ثلاث، هي: تونس، ومصر، وسورية، عصفت بها رياح الثورات وأفرزت نتائج مختلفةً في كلّ منها.

ترى الورقة أنّ تقديم معالجة أكثر شموليةً لدور المؤسسة العسكرية، في النماذج المدروسة، يفرض تناول علاقتها بالدولة (على المستوى المؤسساتي)، والنظام، والمجتمع؛ للوقوف على مدى اقترابها من الأنظمة الحاكمة، أو ابتعادها عنها، وإمكانية اقترابها من المطالب الديمقراطية والتحامها معها، إضافةً إلى مكانتها وحظوتها في المجتمع، وحيادها، أو تماهيها، مع مكوناته. وبعد استقراء واقع الجيوش في كلّ من تونس، ومصر، وسورية، تخلص الورقة إلى أنّ استجابة المؤسسة العسكرية إيجابيًّا للتحول الديمقراطي كانت تزداد كلّما ركزت على وظائفها الدفاعية التقليدية، واستقلت ببنائها المؤسساتي وضباطها عن تجاذبات السياسية والاقتصاد، وحافظت على مسافة فاصلة بينها وبين النظام السياسي القائم، ولم تستنهض عصبويات مجتمعيةً (طائفية، وإثنية، وعرقية، وقبَلية) أو سياسيةً (حزبية، وعقائدية)، سواء كان ذلك على مستوى العضوية والانتساب، أو الترقيات.

رهانات إصلاح مؤسسة الجيش في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة

محمد سعدي

ظلت "كيانات" الجيش في معظم الدول العربية مدّةً طويلةً مؤسسات "صامتةً" ومغلقةً على نفسها، يصعب إخضاعها للإصلاح عبر المراقبة المؤسساتية والمساءلة التشريعية على مستوى سياساتها الدفاعية والإنفاقية، وهي في أغلب الأحيان لا تخضع لمراقبة المؤسسات السياسية المدنية، إضافةً إلى أنّه لا تتمّ مناقشة الموازنة العسكرية من جهة المؤسسة التشريعية. وتفتقد هذه المؤسسات للشفافية، فالمعلومات

المهمّة بخصوص قطاع الدفاع الوطني في مختلف أبعادها كثيرًا ما تكون غير متاحة للبرلمانيين أو للباحثين أو عموم المواطنين. فضلًا عن ذلك، ثمة قيود متشددة فُرضت على فتح أيّ نقاش عامّ من وسائل الإعلام، أو منظمات المجتمع المدني، للتفاعل مع مختلف القضايا المرتبطة في القطاع العسكري، وخصوصًا على مستوى مشكلات الفساد وتضخم الاقتصاد الريعي العسكري في العديد من الدول العربية. لهذا كلّه، يتفاعل المواطنون والنخب السياسية مع كلّ ما يتعلق بالجيش بنوع من الارتياب الشديد.

واليوم، وبعد الحراك العربي وما أفرزه من هزات وتحولات سياسية، إيجابية أو سلبية، في العديد من البلدان العربية، أصبحت مؤسسات الجيش مدعوةً إلى القيام بإصلاحات عميقة لضمان النزاهة والشفافية وذلك لن يتمّ من دون تعزيز آليات المراقبة والمساءلة. ونجادل بأنّ ترسيخ ثقافة تنظيمية وسياسية جديدة داخل مؤسسات الجيش، قائمة على الشفافية والمراقبة التشريعية، هو إحدى السبل لتعزيز الإصلاحات السياسية والتحولات الديمقراطية داخل البلدان العربية والحؤول دون تعثرها، خصوصًا أمام تعقّد الاضطرابات والتهديدات وازديادها، وصعود نفوذ الميليشيات والجماعات المسلحة.

نسعى في هذه الورقة، من خلال مقاربة قانونية ومؤسساتية تعتمد المنهج التحليلي المقارن، لتشخيص إصلاح قطاع الجيش في الدول العربية من حيث الإمكانيات والفرص والموانع، خصوصًا بدول شمال أفريقيا عبر رسم خريطة أوّلية لأهمّ الاتجاهات والمؤشرات، إيجابيًّا أو سلبيًّا، في ما يخص حوكمة مؤسسة الجيش في العالم العربي وترشيدها؛ وذلك مقارنةً بالممارسات الفضلى السائدة في العديد من تجارب الدول الديمقراطية.

أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر
أو الجيش الجزائري ومسار المصالحة الوطنية

الطاهر سعود

يظهر للمهتم بالتاريخ السياسي الجزائري المعاصر الدور المحوري لمؤسسة الجيش، وهو دور حظيت به نتيجةً لعوامل ترجع، أساسًا، إلى فترة الثورة التحريرية، وإلى السنوات الأولى من الاستقلال؛ إذ أصبحت الفاعل الأكثر قوّةً واقتدارًا في البلاد، وتحولت إلى المؤسسة الراعية والمؤتمنة على سيادتها.

استمر هذا الدور بالنسبة إلى الجيش إلى فترة متأخرة - تعزّزه مواثيق الدولة التي نصّت على أنّ الجيش في خدمة الشعب – يتولى فيها الدفاع عن أراضي الجمهورية، ويساهم في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ليقتصر في مرحلة التعدّدية الحزبية، بموجب دستور 1989، على المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن سيادة البلاد ووحدته.

لكن هل معنى هذا أنّ مؤسسة العسكرية لم يعُد لها ثقلها السياسي مثلما كان سابقًا؟ بطبيعة الحال العكس هو الصحيح، فابتعادها عن الحياة السياسية لم يكن إلا ابتعادًا شكليًا، ومن ثمّ فإنّ فوز الإسلاميين في تشريعيات 1991 سرعان ما استدعى تدخل هذه المؤسسة التي أعلنت وقف المسار الانتخابي، واستحدثت واجهات سياسيةً انتقاليةً، لتؤكّد من جديد قاعدة "الدور الفاعل لهذه المؤسسة في الحياة السياسية الجزائرية".

هذا التدخل سيكون سببًا في اندلاع أزمة سياسية وأمنية خطِرة، نجم عنها تزعزع في استقرار البلاد، وولوجها في مرحلة من الاقتتال الداخلي، والحرب الأهلية. وأمام هذا الوضع أطلقت مجموعة من المبادرات الاستدراكية ووضعت مجموعةً من الإجراءات حيّز التنفيذ لحلّ "الأزمة"، فبعد ما فشلت "سياسة الكلّ أمني" التي اتبعها الجيش في التعامل مع الجماعات المسلحة، وبالنظر إلى الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات... إلخ، اقتنع الفاعلون على مستوى المؤسسة العسكرية بضرورة البحث عن حلول لهذه الأزمة الخطرة، كان آخرها مشروع المصالحة الوطنية الذي استطاع معالجة جوانب مهمّة من هذه الأزمة.

بناءً على ما سبق، تروم هذه الورقة "الحفر" في أدوار الجيش الجزائري في مراحل الانتقال، مع التركيز على دوره في تحقيق مسعى التصالح الوطني.

الجيش والسياسة في الجزائر: تحديات ومشاهد مستقبلية

لعروسي رابح

كلما كانت للجيش سوابق تاريخية في الممارسة السياسية، زادت إمكانية تدخله في الحياة السياسية، وكلما كانت هناك أوضاع سياسية متأزّمة، توافرت فرص أكبر لبروز دور سياسي للمؤسسة العسكرية، وكلما كانت هناك عملية تحوّل ديمقراطي في ظلّ غياب طبقة سياسية فعلية ملتزمة بضوابط الممارسة السياسية، كانت هناك احتمالات أكبر لتدخل المؤسسة العسكرية، وتجربة تدخل الجيش الجزائري في الحياة السياسية لا يمكن أن تفهم إلا في إطار تفسير شامل يجمع بين العناصر المكونة لحالة

الاستعداد لدى مؤسسة الجيش، في مقابل حالة الضعف والانقسام الذي تعانيه الطبقة السياسية والأوضاع السياسية المتأزّمة التي عادةً ما تقترن بالتحولات السياسية الكبرى التي شهدتها الدولة.

يأخذ موضوع هذه الورقة مكانةً في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية، بوصفه يهتمّ بفهم دور المؤسسة العسكرية التي تُعدّ في كثير من الأنظمة السياسية مؤسسةً مفتاحيةً في فهم تفاعلات المنتظم كلّه. لذا، تستمدّ هذه الدراسة أهميتها من اهتمامها بفهم خلفيات الدور السياسي الذي أدّته المؤسسة العسكرية في فترة معينة من تاريخ الجزائر؛ ذلك أنّ فهم هذا الدور يُعدّ جزءًا رئيسًا من مسار البحث عن حقيقة آليات عمل نظام الحكم في الجزائر. فالجيش له في التأثير والتأثر بمؤسسات الدولة ما يجعله موضوعًا ملائمًا للبحث السياسي.

وزيادة على أنّ هذه الدراسة تطرح موضوعًا على قدر كبير من الأهمية، ظلّ فترةً حبيس الكتابات الصحافية ومجالاً للمزايدات السياسية، من دون أن يأخذ حقّه من الاهتمام الأكاديمي الكفيل بتقديم أجوبة وتفسيرات علمية للظاهرة، فإنّ أهمية المؤسسة العسكرية ومكانتها الخاصة داخل المجتمع الجزائري هي أيضًا، في اعتقادنا، مصدر آخر لأهمية الدراسة.

العسكريون في موريتانيا والجزائر وتجربة التحول الديمقراطي

ولد باهي بون

لقد شكّلت ظاهرة عسكرة السياسة معوّقًا بارزًا من عوائق التحول الديمقراطي في موريتانيا والجزائر؛ ذلك أنّ الجيش والسياسة لا يجتمعان في التقاليد الديمقراطية. فبنية الجيوش وأسلوب اشتغالها اللذان يقومان على مبدأ تنفيذ الأوامر، من دون نقاشٍ، لا ينسجمان مع روح النظام الديمقراطي وقيَمه. كما أنّ الطبيعة الأبوية بالمعنى الفيبري للأنظمة العسكرية تحول دون تعزيز الديمقراطية. وعلى الرغم من أنّ هذه هي القاعدة، فإنّه من الملاحظ توجّه العديد من الدراسات إلى البحث في المضمون الإصلاحي للجيوش؛ ومن ذلك عمليات الدمقراطة التي تعقب كلّ استيلاء للعسكريين على السلطة.

تركّز الدراسة على تجربة النظامين السياسيين الموريتاني والجزائري، في محاولة لتقديم جواب عن السؤال الشهير: لماذا تقدّم غيرنا وتأخرنا نحن؟ ولكن هذه المرة عبر الجيش والسياسة. وتبحث الدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين العسكريين، وكذلك، فرص التحول الديمقراطي

ومآلاته، وترى أنّ ظاهرة تسييس الجيش في البلدين من تجلياتها الصراع على السلطة في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962، والانقلاب عليها في موريتانيا منذ عام 1978، فكانت جلّ تجارب الانتقال تنتهي بانقلاب عسكري.

وترصد مؤشرات التحول في الفترات الأخيرة، وإن كانت تخلص إلى نتيجة مفادها أنّ الأنظمة العسكرية (في مجال الدراسة على نحوٍ أساسي) تكون تجارب التحول فيها بقدر ما تسمح به تلك الأنظمة نفسها مِن الديمقراطية؛ لأنه لا يمكن الحديث عن تحوّل ديمقراطي، من دون أن يكون هناك استعداد من النخب، وتفاهم في عملية التحول الديمقراطية نفسِها. وقد أثبتت تجربة الربيع العربي أنّ معظم الدول العربية التي تهيمَن عليها أنظمة حكم عسكرية إمّا أنها لا تتأثر بالتغيير تأثرًا كبيرًا، كما هي الحال في موريتانيا والجزائر، وإمّا أنها تأثرت به وقاومته بقوّة، كما هي الحال في سورية ومصر بعد الثورة؛ نظرًا إلى اعتقاد سائد متمثّل بأنّ بقاء الدولة مرتهن ببقاء تلك الأنظمة.

تسعى الدراسة للبحث في تجربة الجيش والسياسة في موريتانيا والجزائر التي تأرجحت بين استئثار الجيش بالسلطة عبر الانقلاب عليها في موريتانيا، وتدخّل الجيش في السياسة والهيمنة على القرار السياسي في الجزائر.

الثابت والمتحول في مسارات العلاقة بين الجيش والسياسة في الجزائر

أحمد إدعلي

تُوّجت مخاضات ثورة التحرير برجحان كفة العسكري على حساب السياسي. وقد كرس حسم العسكر لفصول المنازلات ضدّ السياسيين وضعًا أصبح فيه الجيش سلطةً، بدلًا من أن يكون جيش الدولة. وتتساءل هذه الورقة: هل استطاع الجيش، على مدار عقود الاستقلال، ضمان تواتر إحكام قبضته على المشهد السياسي بحسبانه حائز المشروعية الثورية؟ أم هل ارتكن، تحت ضغط إفرازات البيئة الاجتماعية وتفاعلات الحقل السياسي، إلى مواقع خلفية، واكتفى بوظيفة المحافظة على وحدة البلاد وسلامتها؟

خلافًا للتصور الذي يردده براديغم التحديث، والذي يقضي بمركزية المؤسسة العسكرية في سيرورة التغيير، وبأنّ الجيش قوة تقدمية مثالية لإنجاح مسلسل التحديث والدمقرطة، تفترض الورقة أنّ الجيش في الجزائر ظلّ يُحكم قبضته على مفاصل الدولة ويمسك بالعملية السياسية. فخلافًا للتجارب التي توسلت فيها النخب الحزبية بالجيش من أجل تغيير نظام الحكم، ظلّ الجيش الجزائري قوةً ماسكةً أثناء أزمة السلطة، قبل بناء

الدولة وبعدها. وتنبئ مسارات التاريخ الجزائري عن نزعة الجيش المحافظة، ووفائه لعقيدة السيطرة على الدولة والمجتمع، وتوجسه من أيّ تحول يفقده حزمة المغانم والامتيازات.

آثرت الورقة بحث طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة في الجزائر من خلال تعقّب المسارات العامة للنظام السياسي الجزائري. ومبرّر ذلك هو أنّ فهم تلك العلاقة، والإحاطة بالأدوار السياسية للجيش ومفاعيلها في مسلسل التحول، تُحدّد في ضوء ضغط الإرث الثقيل لحرب التحرير، وموازين القوى الداخلية التي أفرزتها، ومنطق تبادل الضربات بين الفصائل قُبيل الاستقلال وبعده. إنّ الوقوف على هذه المسارات التاريخية التي ترهن مسارات التحول في الجزائر، يسمح بالإحاطة بطبيعة العلاقة بين العسكري والسياسي، والإمساك بالثابت والمتحول فيها، وبحث الموارد التي يتوسل بها الجيش من أجل بسط هيمنته على المشهد السياسي؛ ومن خلال ذلك، يتمّ تقديم بعض عناصر تفسير مآلات التحول السياسي في الجزائر

أثر تسييس الجيش في الاستقرار السياسي في العراق (1921 – 2003)

الناصر سعيد/ كمال حسن

تُعدّ تجربة تدخل الجيش في السياسة في العراق تجربةً مهمّةً تحظى بخصوصية واضحة؛ لذلك جاء هذا البحث محاولةً أكاديميةً لإماطة اللثام عن ملابسات هذه الظاهرة وأصولها وخلفياتها. وقد جرى تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، طبقًا لمنهج التقسيم الثلاثي لعمر الدولة.

غطّى القسم الأول الحقبة الملَكية في العراق التي تبدأ من عام 1921، وهي مرحلة تأسيس الدولة العراقية، حتى سقوط النظام الملكي برمته عام 1958. وقد شهدت هذه المرحلة أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق عام 1936، على الرغم من أنه لم يكن انقلابًا مولِّدًا لنظام سياسي جديد؛ ذلك أنّه اكتفى بإسقاط الوزارة، كما أنه كان بعيدًا عن التأثيرات الأيديولوجية الحزبية.

وبمجيء المرحلة الثانية، وهي مرحلة الجمهورية (المبحث الثاني)، تحوّل الجيش العراقي إلى مصدر لتوليد النُخب الحاكمة في الدولة، قبل أن تتسلل الأحزاب الأيديولوجية إلى صفوف الجيش العراقي، وتحاول صبغ انقلاباته بصبغتها الأيديولوجية، ابتداءً من انقلاب 1963 فصاعدًا.

ثمّ جاءت المرحلة الثالثة، وهي مرحلة تُعنى بسيطرة النخبة الحزبية المؤدلجة (حزب البعث) على الجيش والسلطة تمامًا، مبتدئةً عصرًا جديدًا من استخدام الجيش لتحقيق الأهداف السياسية المباشرة للسلطة، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي (حروب كردستان) أو على المستوى الخارجي (حرب الخليج الأولى 1980 – 1988 والثانية 1990 - 1991)، وهو ما أدّى إلى كارثة تحطم الجيش والدولة العراقية على حدّ سواء حتى سقوط النظام عام 2003.

الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية في مراحل التحول الاجتماعي

عماد علوّ

منذ ظهور الدولة العراقية الحديثة عام 1921، أصبحت المؤسسة العسكرية العراقية، "مكونًا أساسيًا" في بناء السلطة وفي بناء المجتمع في آنٍ واحدٍ، بوصفها الجماعة الإستراتيجية ذات السبق الزمني، مقارنةً ببقيّة الجماعات التي تأخر تبلور ظهورها الزمني في المجتمع العراقي. وقد ظلت المؤسسة العسكرية العراقية في موقع التأثير والتأثر بشأن الأحداث السياسية الداخلية والإقليمية والدولية، وكان لها دور فاعل في مختلف مراحل تطور المجتمع العراقي. وعلى الرغم من حلّها وتراجع دورها بعد الاحتلال الأميركي للعراق، عام 2003، فإنّ طبيعة التوترات الاجتماعية والصراعات الطائفية التي ظهرت وتفاقمت، جعلت إعادة تأهيل المؤسسة العسكرية العراقية، ضرورةً ملحّةً لحماية السّلم الأهلي والأمن المجتمعي، وإنقاذ الدولة العراقية من الانقسام والتمزق.

وقد جرى التركيز في هذه الورقة البحثية على عرضٍ وتقييمٍ للإشكاليات التي صاحبت الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية ونجمت عنه، في مراحل التحول الاجتماعي المختلفة التي مرّ بها العراق منذ عام 1921، ولا سيما المرحلة التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق في 9 نيسان/ أبريل 2003، والتي شهدت حلّ المؤسسة العسكرية العراقية وإعادة بنائها، بإشراف من قوات الاحتلال الأميركي، والدور الذي أدّته هذه المؤسسة في أوضاع التوترات والصراعات الطائفية والحرب ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي، سياسيًّا واجتماعيًّا، خصوصًا أنّ المؤسسة العسكرية العراقية الجديدة، جرى بناؤها وفقًا لمتطلبات آنية وبغياب الرؤية الإستراتيجية الشاملة، وهو ما أدّى، على نحوٍ واضح، إلى بقاء معادلة

التوازن الإستراتيجي في الحرب ضدّ داعش تميل إلى مصلحة التنظيم الإرهابي المتطرف، طوال الأشهر التسعة التي أعقبت احتلاله للموصل وتكريت وأجزاء واسعة من ديالى والأنبار.

سنتناول في هذه الورقة البحثية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية في مراحل التحول الاجتماعي، بالنظر إلى الدور المحوري الذي أدّته وتؤدّيه في اتجاهات تطور الحياة السياسية والاجتماعية في العراق، منذ تأسيسها في 6 كانون الثاني/ يناير 1921، مرورًا بحلّها من جهة قوات الاحتلال الأميركي بعد عام 2003، وإعادة تشكيلها بإشراف أميركي، والدور الذي أدّته المؤسسة العسكرية العراقية في أوضاع الصراع الطائفي والحرب على الإرهاب.

الجيش والسياسة في إقليم كردستان

عزيز سردار

عندما قامت الحكومة العراقية في التسعينيات بالانسحاب، لم يبقَ لأيّ جيش نظامي وجود في كردستان. وأدّى هذا الانسحاب إلى خلق فراغ إداري وسياسي كان، في الحصيلة، يجب أن يمُلأ. ثمّ إنّ انعدام الجيش النظامي جعل البيشمركة تقوم بدور جيش كردستان، من دون المرور بأيّ مرحلة من مراحل التغيير؛ من جيش غير نظامي إلى جيش نظامي.

بدأ اتحاد البيشمركة مع بداية مرحلة الانتقال بوصفه خطابًا، وكانت أوّل محاولة فعلية للاتحاد عام 1994 قبل الحرب الداخلية (الأهلية). لكن لم تكن هناك أيّ نتيجة فعلية لهذه الخطوات؛ لأنّ الحرب بدأت بعد وقت وجيز. ومع بداية اندلاع الحرب، انقسمت القوة التي كانت تشكّل البيشمركة إلى قسمين متضادين، حدث بينهما الكثير من إراقة الدماء والتعذيب والقتال. وكلّ هذا من خلال وسائل السرد والإعلام التي تَصير من مكونات التفرقة، وفي النهاية تصبح جزءًا رئيسًا من تكوّن التفرقة في المجتمع، وهو ما أُطلِقُ عليه اسم "وضع الحرب المدنية" Civil war situation.

لقد جعلت الحرب الأهلية الحزب يتلاصق بالبيشمركة أكثر فأكثر، إلى درجة أدّت إلى ظهور نوع من العلاقة بينهما، على نحوٍ جعل أيّ انفصال بينهما يكون سببًا في اختفاء الآخر، وبخاصة الحزب. وأصبح هذا الالتصاق، أو التماسّ، من أساسيات علاقة التعايش بين الحزب والبيشمركة، إلى درجة جعلت الحزب يرى نفسه من دون البيشمركة مهدّدًا بالزوال؛ أي إنه مهدّد تهديدًا وجوديًّا.

لم تنته الحرب الأهلية بوقف إطلاق النار، بل انتشرت في جميع أركان مرافق المجتمع ومكوناته، وخصوصًا بعد إيجاد نظام "النصف بالنصف" للحكم في البلاد؛ لذلك فإنّ مفهوم الحرب الأهلية (المأخوذ نظريًّا من نيكول لورو Nicole Loraux وجورجيو آكامبين Giorgio Agamben) هو مفهوم ملائم لفهم طبيعة البيشمركة والسياسة وفهم العلاقة بينهما.

معظم أدبيات علاقة المدنية والجيش تمّ وضعها من وجهة نظر تقول إنّ الجيش، أساسًا، هو خطر على المؤسسات المدنية، لذلك يجب أن تُنظم الحدود والنظام الداخلي للمؤسسات على نحوٍ لا يجعل الجيش يسيطر على المجال المدني؛ بالنظر إلى اعتقاد مفاده أنّ الجيش المنظّم صاحب قوة وسلاح، وله إمكانات أكثر من المدني. وهذا الأمر لا ينطبق على البيشمركة. ومن ثمّ، فإنّ أغلب أدبيات المجال المدني والجيش لا تصلح لفهم قضية البيشمركة.

عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي: موريتانيا نموذجًا

محمد عبد الرحمن بابانا

يُستخلص، من خلال توصيف الواقع العربي الذي رصدته هذه الدراسة، الملامح التي تطبع الواقع العربي اليوم. وانطلاقًا من هذه الملامح، تكوّن لدينا اقتناع مفاده أنّ التفكير في إمكانية قيام أنظمة ديمقراطية في العالم العربي في المدى المنظور شأنٌ صعب، مع وجود عنصرين أساسيين؛ لأنهما مانعان للحياة الديمقراطية، ولا يمكن في ظلّهما الحديث عن تحول ديمقراطي قابل للحياة. ومن ثمّ، فإنّ الأوضاع ستبقى على ما هي عليه مادام هذان العنصران العائقان موجودان؛ وهما متمثّلان بـ "عقلية الشعوب" و"وضعية العسكر".

ووفقًا لتقديري، فإنّ الطريق نحو التحول الديمقراطي في العالم العربي طويلة وشاقة، لكنها تبدأ، أول ما تبدأ، بالعمل على توعية الشعوب بحقوقها وواجباتها، وهو ما يحرر العقليات ممّا علق بها من استكانة وخنوع، وينبهها لواجبها في الدفاع عن ذلك، وإقناع العسكر بأنّ مكانه هو الثغور وثكناته ومؤسساته الخاصة به، أسوةً بنظرائه من الجيوش في العالم الحرّ المتمدن.

كوابح التحوّل الديمقراطي:
الانقلابات العسكرية والحكم العسكري في موريتانيا نموذجًا تطبيقيًا

محمد يحي حسني

على الرغم من أنّ موريتانيا لم ينطلق فيها مسلسل الانقلابات العسكرية إلا بعد 18 سنةً من نَيل البلاد استقلالَها عن فرنسا سنة 1960، فإنّ تلك البداية التي شكّلت الاستثناء أصبحت بعد تاريخ أوّل انقلاب سنة 1978 هي القاعدة. ومنذ تلك اللحظة، أصبح الانقلاب العسكري هو المنفذ الوحيد إلى السلطة وأصبح العسكر الفاعلَ الأهمّ والأقوى في الدولة، في مقابل وهَن التنظيمات السياسية والمدنية التي لم تعرف بروزًا قويّا بعد انقلابيَ 1978 و1984. وبذلك ظلّت هذه القوى المدنية في الهامش، أو تدور في فلك الأنظمة العسكرية، وهي في ذلك بمنزلة "المفعول به" في أحسن الأحوال. ومن ثمّ، كانت المؤسّسة العسكرية الموريتانية، بانخراطها المباشر كطرف في العملية السياسية، أكبر عائق في عملية التحول نحو الديمقراطية والحكم المدني في البلاد.

إنّ مشكليّة هذه الورقة هي استقصاء الحقول النظرية التي عالجت إشكالية الانتقال الديمقراطي وحضور الجيوش فيه سلبيًّا أو إيجابيًّا، وهو ما يفتح الباب أمام ممكنات، أو اختيارات، أو نماذج تفسيرية عديدة؛ منها ما يتعلّق مباشرةً بإشكالية بحثنا، بناءً على وجود نموذجين تفسيريّين يجعل الأول منهما من المؤسّسة العسكرية قاطرةَ التحديث والتغيير؛ ومن ثمّ يكون الانتقال إلى التحول الديمقراطي، ويستند هذا النموذج في ذلك إلى عدّة معطيات تاريخية وواقعية ميدانية. في حين يرى النموذج التفسيري الثاني، وهو النموذج الذي نتبنّاه ونراهن عليه في قراءة الحالة الموريتانية، أنّ الجيش عائق أمام الانتقال الديمقراطي مادام غير تابع لقيادة مدنية تحكمه، ومادام مشغولًا بمطامع سياسية وطرفًا في اللعبة السياسية الداخلية التي هي شأن الفاعلين المدنيين أساسًا. لهذا، فإنّ هذه المقاربة تقيم فصلًا جذريّا بين السياسي والعسكري كحقلين متغايرين، ومن ثمّ يمكن أن نبلور مشكلية بحثنا من خلال التساؤل التالي: إلى أيّ مدى يمكن عَدّ تدخّل الجيش في السياسة عائقًا، أو مانعًا، لتجربة الانتقال الديمقراطي بالنسبة إلى الحالة الموريتانية؟

الجيش، الملَكية المغربية والنخبة السياسية: أثر البنية في السلوك

إحسان الحافظي

جرى تشكيل العلاقة بين الجيش والملكية والنخبة السياسية في المغرب، في تزامن مع اللحظة التأسيسية لهياكل الدولة، بعد الاستقلال. ومع تطور الأحداث وتشكيل حياة سياسية وحزبية في المغرب، أخذت المؤسسة العسكرية مسافةً موضوعةً مع الفرقاء السياسيين كافّةً، ماعدا المؤسسة الملكية، إذ ظلّت ظِلّ العرش طَوال هذه الفترة، وقد كان لهذا السياق التأسيسي أثرٌ في سلوك النخبة السياسية في علاقتها بالمؤسسة العسكرية، من خلال وظيفتها البرلمانية، تشريعًا وتنظيمًا وتوجيهًا.

في محاولة لتفكيك العلاقة بين الجيش والنظام السياسي في التجربة المغربية، تبرز الكثير من التحولات التي رافقت المؤسسة العسكرية، وهي تحوّلات كانت تأخذ دائمًا منحنًى تنازليًا، انتقلت بموجبه المؤسسة العسكرية من قطاع حكومي تحت إشراف وزير للدفاع إلى إدارة مكلّفة بالدفاع الوطني فحسب، تخضع للإشراف الملكي المباشر، وضمن هذا المسار اختفت المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية، بخاصة بعد الانقلابين الفاشلين ضدّ النظام الملكي في سنتي 1970 و1972.

إنّ تتبع العلاقة بين الجيش والنظام السياسي يفرض الاشتغال بأربعة مداخل أساسية، يهتم الأول منها بتتبع أثر النظام الملكي في بنية المؤسسة العسكرية بالمغرب، وفي الثاني يتمّ التحقيب السياسي لتحولات المؤسسة العسكرية، وفي مدخل ثالث، يجري البحث في حدود تأثير النخبة السياسية في نفوذ النظام الملكي، ثمّ نقدّم في مدخل رابع نماذج لتوصيف السلوك السياسي للنخبة؛ وذلك في إطار علاقةٍ بمساحات اشتغال الجيش.

ويمكن القول إنّ حضور الثقل الملكي في بنية القطاع العسكري بالمغرب، تأسيسًا وتنظيمًا وتوجيهًا، مردّه إلى سياقات تاريخية اتسمت بالصراع حول السلطة. وضمن هذا السياق التاريخي والسياسي يجرى تفسير الاستعمال المكثف للتشريع الظهيري (الملكي) بأنّ قطاع الجيش شكّل واحدًا من المجالات المحفوظة للملك. وقد استمرت هذه الوضعية التبعية حتى بعد إقرار دستور 2011، ذلك أنّ الانتقال الديمقراطي الذي يعيشه المغرب لم يساهم في خلخلة العلاقة القائمة بين الملكية والمؤسسة العسكرية، بإيعاز من النخبة السياسية نفسها التي تنهج التوافق سلوكًا سياسيًّا يتماهى مع المؤسسة العسكرية، كلما تعلّق الأمر بنصوص أو تشريعات أو قرارات تنظّم سيرها.

انقلاب 25 أيار/ مايو في السودان (الفترة 1969 - 1985)

مهند فاروق أحمد

تمثّلت مهمّات الجيوش الوطنية عند تكوينها، في عقب استقلال الدول النامية، بالدفاع ضدّ العدوان الخارجي، وعلى الرغم ممّا حُدّد لها من دور، فإنّ العسكريين أدّوا أدورًا متعددةً في الحياة السياسية، وربما يعود ذلك إلى نظامية المؤسسة العسكرية وتماسكها، مقارنةً بالمؤسسات المدنية الأخرى، إضافةً إلى نسق السلطة في القوات المسلحة الذي فُسّر بأنه العامل المباشر في قيام بعض العسكريين بالانقلابات.

هناك أسباب متعددة تؤدي إلى الانقلابات؛ منها السياسي المتمثل بفشل الدولة في وظيفتها الرئيسية - وهي وظيفة صَوغ السياسة - وعدم قدرتها على حلحلة ما تواجهه من مشكلات، ما يؤدي إلى افتقارها إلى السند الشعبي. وهناك السبب الاقتصادي الذي يكمن في ضعف موارد الدولة من أموال وتكنولوجيا، علاوةً على تفشي الفساد والمحسوبية.

وقع انقلاب 25 أيار/ مايو 1969 بقيادة جعفر النميري لأسباب سياسية واقتصادية. وقد أدّت القوات المسلحة دورًا كبيرًا في تثبيت هذا الانقلاب بمواجهاتها لعدد من الانقلابات التي وقعت ضد نظام مايو؛ منها انقلاب هاشم العطا في 19 تموز/ يوليو 1971 الذي حدث بسبب خلاف بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، وانقلاب عبد الرحيم شنان في 25 كانون الثاني/ يناير 1973. كما ساهمت القوات المسلحة في القضاء على حركة المقدم حسن حسين في 5 أيلول/ سبتمبر 1975، وأدّت دورًا بارزًا في القضاء على حركة 2 يوليو 1976 التي قامت بها الأحزاب السياسية المعارضة لنظام مايو بقيادة حزب الأمة والإخوان المسلمين، إضافةً إلى ما قامت به القوات المسلحة في حرب الجنوب. فضلًا عن ذلك، كان للقوات المسلحة دور كبير في إسقاط نظام مايو في نيسان/ أبريل 1985.

الحزب الشيوعي السوداني: ويُولد الانقلاب من الثورة

عبد الله إبراهيم

تناولت الورقة بالدراسة الحرج الأخلاقي والسياسي المأسوي للحزب الشيوعي السوداني الذي توقّى الانقلابَ العسكري كما لم يفعل غيره، بل حرّمه ثلاثًا، ثمّ انتهى موزورًا في الممارسة بانقلابين عامي 1969 و1971.

أخرجت الورقة هذا الوزر الشيوعي إلى رحاب التاريخ من نهج يومية التحرّي الذي خضع له تحليل الانقلابين عقودًا بأسئلة على شاكلة: من أمر بالانقلاب؟

نظرت الورقة في تطور النهج المعادي للانقلاب في الحزب الشيوعي الذي اختطه الأستاذ عبد الخالق محجوب، السكرتير العامّ للحزب خلال الفترة 1949 - 1971، وعدّه مسارعةً لـ "فطيرة" غير مأمونة العواقب بالنسبة إلى الثورة السودانية. وخلص في دورة للجنة المركزية للحزب، قبل انقلاب 25 أيار/ مايو 1969، إلى تعيين القوى الاجتماعية المهرولة، البرجوازية الصغيرة والبرجوازية، بالتكتيك الانقلابي، "بديلًا من العمل الجماهيري". وهو تكتيك يمثُل في نهاية الأمر، في قوله: "وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية، مصالح طبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة".

وطورت الورقة مفهومًا طرقته من قبلُ؛ متعلّق باضطراب الحزب الشيوعي بين وجهه البروليتاري الجماهيري، كما رتّب له عبد الخالق، وقناعة البرجوازي الصغير الانقلابي حتى صار "حزبين في واحد"، كما قال المؤرخ محمد سعيد القدال. وهي الحالة التي أولدت الانقلاب من الثورة. فعرضت الورقة لجدل "الوجه والقناع" في الحزب والمجتمع، بعد ثورة أكتوبر 1964 التي تكالبت عليها "قوى الرجعية"، كما وُصفت، فانتكست بها. وتصارع الوجه الجماهيري والقناع البرجوازي الصغير بين "القوى الحديثة" في الحزب الشيوعي والمجتمع على السبيل لاستنقاذ ثورة أكتوبر من براثن الرجعية. ولتحليل هذا الصراع وقفت الورقة عند ذرى سياسة معلومة، هي: مؤتمر الحزب الشيوعي الرابع في صوره المختلفة (عامي 1966 و1967)، وانقلاب 1969 وانقلاب 1971. واستعانت بوثائق الحزب الشيوعي على نحوٍ خاص، وسائر أدب الفترة السياسي، وذاكرة الكاتب كشاهد عيان؛ لبناء حبكة ذلك الصراع العاصف الذي هدّ اليسار السوداني هدًّا إلى يوم المسلمين هذا.

دور الجيش في عملية التحول الديمقراطي في السودان

خليفة البلّه إسماعيل

يُعدّ تدخّل الجيش في الحياة السياسية ظاهرةً متكررةً في السودان منذ استقلاله بدأت منذ عام 1958، الأمر الذي شكّل تحدّيًا كبيرًا أمام التحول الديمقراطي الحقيقي. وقد استدعت عوامل كثيرة، داخلية وخارجية، تدخّل الجيش في الحياة السياسية في السودان.

تأتي أهمية الدراسة لأسباب شخصية تدخل ضمن اهتمام الباحث وتخصصه، كما أنّ هذه الظاهرة تستحق الدراسة العميقة توضيحًا وترسيخًا لمعانٍ وأهداف ومبادئ وقيم جديدة يلتزم بها الجميع، تمثّل إضافةً جديدةً في هذا الموضوع.

شهد السودان الكثير من الانقلابات العسكرية منها الناجح ومنها الفاشل، وهو ما يفسر عدم تحديد طبيعة المؤسسة العسكرية ودورها في الحياة السياسية. وساعد على ذلك عدم وجود دستور دائم يحدّد هذا الدور منذ الاستقلال حتى الوقت الراهن. فالدراسة تحاول الإجابة عن سؤال رئيس مفاده: ما طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والأنظمة الديمقراطية المنتخبة وملامحها؟

تناولت هذه الدراسة نشأة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ومفهومها، ووظائفها وأنواعها وتصنيفها وتمويلها، وكذلك كيفية تأثير هذه الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السودانية في النظم السياسية المعاصرة.

تشتمل هذه الدراسة، بعد المقدمة، على ثلاثة مباحث. فالمبحث الأول يتناول طبيعة النظام السياسي وملامحه في السودان، من خلال مطلبين، أحدهما يتطرق إلى ذلك في فترة التحول الديمقراطي، والآخر يُعنى بذلك في فترة الحكم العسكري. أمّا المبحث الثاني، فيتناول العوامل الداخلية والخارجية التي أدّت إلى تدخّل الجيش في الحياة السياسية، من خلال مطلبين، أولهما متعلّق بالعوامل الداخلية، وثانيهما مرتبط بالعوامل الإقليمية والدولية. وأمّا المبحث الثالث، فهو يتناول دور الجيش في الحياة السياسية السودانية، من خلال مطلب يتطرق إلى دور الجيش في الحياة السياسية خلال الفترة 1958 - 1986، وآخر يتطرق إلى دوره في الحياة السياسية، أيضًا، خلال الفترة 1989 - 2016. ثمّ تنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن نتائجَ وتوصياتٍ.

الجيش والنخبة والأيديولوجيا: في تحليل المسار السياسي في السودان بين الديمقراطية والانقلابات العسكرية منذ عام 1958

قيصر الزين

وقعت في السودان، منذ استقلاله عام 1956، ثلاثة انقلابات عسكرية نجحت في الاستيلاء على الحكم (17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958، و20 أيار/ مايو 1969، و30 حزيران/ يونيو 1989)، وكانت هذه الانقلابات نتيجةً للتفاعل المدني والعسكري في سياقات تاريخية مختلفة. وكانت تؤثّر فيها التدخلات

الأجنبية، وكذلك اتجاهات التواصل الداخلي بين النخبة وبين القواعد الشعبية. وكانت "الأيديولوجيا" - خصوصًا في شكل الشعارات البسيطة - عاملًا فاعلًا في هذا التواصل والتفاعل، وفي تشكيل مآلات الحركة السياسية على مدى نحو ثلاثين عامًا، وهي الفترة التي تتناولها هذه الورقة البحثية.

يسعى البحث للتعرّف إلى العلاقات المتشابكة بين ثلاثة عناصر أساسية ترتبط هي نفسها بالعديد من العناصر الأخرى، وذات تأثير كبير في مسار السياسة السودانية، بخاصة في ما يتعلق بقضايا الحريات والديمقراطية. وتحتاج الدراسة في إبانة معالجاتها إلى التدقيق في المفاهيم والمصطلحات، ولا سيما في ما يتعلق بكلّ من "النخبة" و"الأيديولوجيا". وفي هذا السياق، تشير إلى النظريات السياسية والاجتماعية المختلفة على نحوٍ موجز، ثمّ تحدّد مصطلحاتها الإجرائية.

وتحاول الدراسة، من خلال معالجاتها، إلقاء الضوء على الطبيعة الدينامية للحياة السياسية في السودان والعوامل المؤثّرة فيها والآليات التي تتحكم فيها. وتركّز على ربط ذلك بمآلات التطورات في ما يتعلق بقضايا الديمقراطية والحريات. ويدرس البحث في هذا السياق التركيب الطبقي – الإثني للجيش السوداني، وصلة ذلك بالتكوين المجتمعي في السودان بوجه عامّ، إضافةً إلى طبيعة التداخل – سواء كان ذلك في التكوين أو في التفاعل- بين الجيش في مستواه القاعدي وبين شقّي النخبة (العسكري والمدني).

يُبحث في السياق نفسِه، أيضًا، الدور الوظيفي للأيديولوجيا في دفع تطور الحركة السياسية، ومتعلقاتها الاجتماعية – الاقتصادية، والاجتماعية - الثقافية، في الاتجاه الذي شكّل الواقع الحالي في البلاد؛ إذ لا يزال الصراع على قضايا الديمقراطية والحريات على أشدّه، تؤثّر فيه اختلافات المنظور الأيديولوجي بين مجموعات سياسية اجتماعية، يحاول كلّ منها استقطاب القاعدة الشعبية إلى صفّه، من خلال خطاب سياسي "مؤدلج". وتحاول الدراسة عبر تحليل معطيات الواقع، والمسار التاريخي الذي شكّله، تقديم استشراف مستقبلي على نحوٍ شديد الإيجاز.

الخطاب السياسي للعسكر في مصر: من الثورة إلى الانقلاب

سيف الدين عبد الفتاح

ليس من هدف هذا البحث أن نقوم بتحليل شامل ومتكامل للخطاب السياسي للعسكر في مصر. وعلى الرغم من أنّ هذا الأمر يستحق دراسةً تحليليةً تدقيقيةً شاملةً ومتكاملةً تكشف عن حقيقة العلاقة المدنية - العسكرية

في مصر، وأنّه يمكن أن نعيّن نقاط تركيز للتناول، فليس من هدف هذا البحث الحديث عن تطور الإطار القانوني والدستوري للعلاقات المدنية - العسكرية في مصر، أو البحث في هذه الذاكرة البعيدة من الناحية التاريخية منذ ذلك الدستور الذي صدر عام 1923 إلى وضع الدستور عام 2013. وليس من هدفه، كذلك، التوقف عند محطات تاريخية في العلاقات المدنية العسكرية المصرية منذ نشأة الجيش في عهد محمد علي حتى الثورة على مبارك، وانقلاب العسكر الأخير في 3 تموز/ يوليو 2013. وليس من هدفه، أيضًا الحديث عن الأبعاد الاقتصادية للعلاقات المدنية العسكرية، ومسح مؤسسات الجيش الاقتصادية، كما أنه ليس من هدفه الوقوف على كلّ أبعاد العلاقات المدنية - العسكرية بعد ثورة 25 يناير 2011.

ولكنّ البحث في هذا الشأن يجعل من كلّ تلك العناصر التي تتعلق بالذاكرة، والمحطات المفصلية، ومساحات الهيمنة الاقتصادية، وكذلك ساحات الهيمنة على الحياة المدنية، سياقاتٍ أساسيةً لتحليل بعض المقولات المفتاحية في خطاب العسكر التي تمثّل تصورات فرعيةً لقضايا مهمّة تؤثّر في تشكيل الصورة العامة للعلاقات المدنية العسكرية. فغاية الأمر، كما ذكرنا، أنْ نركّز على اللحظات النموذجية والقراءة التحليلية للمفاهيم المفتاحية الكامنة في هذا الخطاب. ومن ثمّ، فإننا قد نتوقف عند مقولات تكمن فيها مفاهيم أساسية؛ من قبيل مفهوم الدولة في خطاب العسكر، ومفهوم الشعب، ومفهوم الجيش، ومفهوم الثورة، ومفهوم حقوق الإنسان، ومفهوم الديمقراطية، فضلًا عن الخطاب الداخلي للعسكر المتعلق بالتنمية، وكذا الخطاب الخارجي، وتصور العلاقات مع الغرب، ومع الولايات المتحدة الأميركية، وخطاب مفهوم الأمن القومي، والخطابات التي تتعلق بتصور المجتمع المدني والحياة المدنية وعسكرة المجتمع.

الجيوش والانتقال السياسي: أبعاد تدخّل الجيش المصري في العملية السياسية في ما بعد 25 يناير 2011

محمود عبد العال

تتناول هذه الورقة دور الجيش المصري في عملية الانتقال السياسي، بخاصة في مرحلة ثورة 25 يناير 2011، وتتطرق إلى ثلاثة محاور رئيسة. فالمحور الأول، يتناول مقدمات نظريةً وتاريخيةً ترتبط بدور الجيوش في عمليات الانتقال السياسي، مع الإشارة إلى مراجعة عامة لأدبيات العلاقات المدنية - العسكرية التي ترتبط مباشرًة بالحالة المصرية. ويرصد المحور

الثاني من الورقة تطور الوضع الدستوري والقانوني للقوات المسلحة المصرية منذ الحقبة الملكية حتى حقبة كانون الثاني/ يناير 2011، مع أخذ المواءمات السياسية التي تحكم العلاقات المدنية – العسكرية، في الحالة المصرية، في الحسبان. وترصد الورقة في المحور الثالث إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية، بعد تنحّي الرئيس الأسبق مبارك وتأثير سياساته في نجاح العملية السياسية برمتها. في حين تسعى الورقة، في المحور الرابع، لمحاولة اختبار فرضيتَي المصالح الاقتصادية والمهنية (بمعنى تراجع نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر عهد الرئيس الأسبق مبارك) كأُطر تفسيرية لأبعاد تدخّل الجيش المصري في حوادث 25 يناير 2011؛ وتستند في ذلك إلى صفقات التسليح الشاملة التي عقدتها القوات المسلحة في مصر بعد 30 حزيران/ يونيو 2013، وكذلك توسيع المؤسسة سيطرتها الاقتصادية في الفترة نفسها. وختامًا توصلت الورقة إلى أنّ موقف الجيش المصري من حوادث 25 يناير - على الرغم من تعدّد الأطر التفسيرية في هذا الصدد - لا يمُكن أن ينفكّ من مُحدّدي المصالح الاقتصادية والمُتطلبات المهنية.

الانقلابات وتطور الوعي السياسي العربي

ياسر جزائرلي

يدرس هذا البحث العلاقة بين الجيوش والشعوب في العالم العربي، مركزًا على مسألة ثقة هذه الشعوب بالعسكر، وانعكاس هذه الثقة والانقلابات على تطور الوعي السياسي في المجتمع العربي. تنتج إشكالية البحث من ظاهرتين متناقضتين في الواقع العربي المعاصر. فمن ناحية، تشير ثورات 2011 إلى دخول الوطن العربي في مرحلة جديدة من تاريخه، تختتم حقبة ما بعد الاستقلال التي سادتها انقلابات بدأت مع انقلاب حسني الزعيم في سورية عام 1949، والأنظمة التي نتجت من هذه الانقلابات. لكن هناك ظاهرة أخرى تناقض الأولى؛ إذ عكست النتائج الواردة في المؤشر العربي شعبيةً واسعةً للجيوش العربية في الدول المستطلعة، ووصل معدل الثقة بالجيوش إلى 82%. فكيف يمكن للعالم العربي أن يكون في طور الثورة على الأنظمة الشمولية، وفي الوقت نفسه تثق شعوبه، إلى هذه الدرجة، بالمؤسسة التي أدّت دورًا أساسيًا في القمع الذي عاشته هذه الشعوب بعد الاستقلال؟

تطرح هذه الدراسة سؤالًا بشأن إمكان إفضاء الثورات التي جرت عام 2011 والانقلاب الذي تمّ عام 2013 إلى تغيّر في العلاقة بين المجتمع والجيش، وإلى تطور وعي سياسي عربي يتجاوز مرحلة الانقلابات وأنظمتها التي سادت في حقبة ما بعد الاستقلال. وتظهر المقارنة بين الانقلابات التي بدأت عام 1949 وانقلاب عام 2013 أنّ العلاقة المدنية - العسكرية لم تعُد علاقةً ميكانيكيةً يحكمها التوجيه والاستجابة، كما كان يحدث في الخمسينيات والستينيات، بل تبدو الآن علاقةً تفاعليةً يُعبّر فيها الطرف المدني عن قبوله أو رفضه لتوجيهات العسكر. فقد أظهرت دراسة أجراها مركز كارنيغي للشرق الأوسط أنّ السيسي يواجه كلّ يوم خمسة أضعاف الاحتجاجات التي كان مبارك يواجهها خلال الفترة 2008 – 2010.

دور الجيش في إجهاض قيمة الفراغ العامّ في مدن الربيع العربي

من المقدس الوطني إلى المدنس المشوّه: حالة ميدان التحرير

علي عبد الرؤوف

في أوائل عام 2011، كان اهتمام العالم كلّه منصبًّا على القاهرة. فبعد ثلاثة عقود من القوة المطلقة، دُفع حسني مبارك خارج السلطة. كانت ثورةً متدفقةً ومتفجرةً طوال ثمانية عشر يومًا، ساد فيها الغضب والتحدي واستعيدت الكبرياء الوطنية في شوارع المدينة وفضاءاتها العامة، وكان أوّلها ميدان التحرير. لقد أدّى الفضاء العامّ دورًا جوهريًا في الربيع العربي؛ إذ استوعب ملايين الطامحين إلى حقبة جديدة تبشر بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وعلى نحوٍ خاصّ، فإنّ ميدان التحرير هو الفضاء العامّ الذي احتشد به مئات الآلاف من الجماهير الثائرة التي انضمت إلى الموجات الثورية، وقد اندلعت شرارتها الأولى على صفحات شبكات التواصل الاجتماعي. وتدفق الجميع للميدان في 25 يناير 2011، وهكذا تحوّل هذا اليوم التاريخي إلى رمز لميلاد الثورة، وتحول الميدان إلى أيقونة وطنية. لا يمكن أن تكتمل القصة الإنسانية والمكانية والعمرانية لميدان التحرير، من دون التحليل العميق لمشاهد في حياة الميدان على مدار الخمس سنوات الأخيرة، وتحديدًا من 25 يناير 2011 حتى اللحظة المعاصرة.

يناقش البحث أنّ النظام الحاكم والمجلس العسكري في مصر، قد تعلّما الدرس الأكبر من ثورة 25 يناير، وأدركَا خطورة نموذج ميدان التحرير في التحول من فراغ مشتت خاضع للسلطة إلى فراغ يعبّر عن قوة الشعب وضعف النظام. وبناءً على هذا الفهم، انطلقت أفكار التفتيت والتشويه المستمرة

للميدان الذي تحوّل بالتدريج إلى هدفٍ جُنّد له كلّ جهدٍ في مرحلة ما بعد أحداث 30 حزيران/ يونيو و3 تموز/ يوليو 2013. ومن ثمّ، فإنّ البحث يتعامل مع فرضية جوهرية قوامها أنّ التحول بالتدريج، على مدار الخمس سنوات الماضية، في الصورة الذهنية والبصرية والوجدانية لميدان التحرير؛ من فراغ مقدس إلى فراغ مدنس، هو مشروع متعمّد، بـ "سبق الإصرار والترصد". وقد صاغ المجلس العسكري مشروع التحول بهدف إهدار الطاقة الثورية وتشتيتها وإجهاض دور الفضاء العامّ في مصر.

تحديات مكافحة الانقلابات والدفاع عن الديمقراطية في تركيا

عمر عاشور

في ليلة 15 تموز/ يوليو 2016، شهدت تركيا محاولة انقلاب هي الأكثر دمويةً في تاريخها. فقد صارت رموز الديمقراطية التركية ومؤسساتها تحت القصف للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية. وعلى الرغم من وحشية المحاولة وجديتها، فقد فشلت.

تحلّل الورقة هذا الفشل على الرغم من القدرات القتالية العالية للانقلابيّين، وتطرح عدّة دروس وأنماط خاصة بمكافحة الانقلابات وتحييدها، مبنيّة على التجربة التركية وتجارب أخرى. وتتألف الورقة من أربعة أقسام. فبعد هذه المقدمة، تطرح الورقة النتائج المتباينة لمحاولات الانقلاب في تركيا، ثمّ تحلل تلك النتائج في ظلّ المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبرى في تركيا. ثمّ تلخص الورقة – في إطار مقارن - جملة تحديات لسياسات وتكتيكات مكافحة الانقلاب في الديمقراطيات الناشئة، وتختم ببعض التجارب المقارنة في هذ الإطار.

العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية

أحمد أويصال

شكّل العسكر العمود الفقري في بدايات الدولة العثمانية، إلا أنّه جرى تحويل أنظار الجيش، ولا سيما الجيش الإنكشاري، من الفتوحات الخارجية إلى الصراعات السياسية الداخلية في إسطنبول. وقد انتمى مؤسسو الجمهورية التركية الحديثة إلى الطبقة العسكرية، إلا أنّ مصطفى كمال أتاتورك

استطاع، إلى حدّ ما، أن ينأى بالمؤسسة العسكرية عن السياسة الداخلية لتركيا، خلال الحقبة الأولى من الجمهورية (من العشرينيات إلى الأربعينيات من القرن العشرين). وقد مكن هذا الأمر من تبنّي الديمقراطية في تركيا قبل أن يتغير الوضع مع أوّل الانقلابات العسكرية عام 1960. وبعد ذلك، تتالت الانقلابات بمعدل انقلاب واحد كل عقد واحد تقريبًا. وقد أدّى التدخل العسكري عام 1998 الذي أطاح نجم الدين أربكان إلى أزمات اقتصادية وسياسية طاحنة، وهذا ما مهّد الطريق للفوز الكبير بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية الذي أحرز تأييدًا واسعًا، بالنظر إلى أنه حزب غير مرتبط بالعسكر.

وقد اهتمّ حزب العدالة والتنمية بالمدنيين الأتراك من خلال تبنّيه التعديلات الدستورية والمطالب الشعبية، وسرعان ما بدأ التحكم في الشؤون الخارجية والأمنية التي طالما احتكرها الجيش. وساعدت زيادة نفوذ حزب العدالة والتنمية جمعية غولن على الانتشار في مؤسسات الدولة، بعد اختراقها لأجهزة الدولة منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وقد توطد ائتلافها مع حزب العدالة والتنمية، على نحو خاص، بعد محاولة الانقلاب عام 2007، ومن ثمّ زاد اختراقها للدولة.

تمكنت جمعية غولن من التأثير في النخبة الأتاتوركية العلمانية من قبلُ، غير أنّ قدراتها تفاقمت أكثر فأكثر بعد ذلك، وتمكنت من الدعوة بين الرتب العالية. وبعد فشل محاولتها المتمثلة بإطاحة حزب العدالة والتنمية عام 2013 من خلال دعوى قضائية باطلة بحجة الفساد، فشل أعضاء من جمعية غولن في الانقلاب على الحكومة التركية في منتصف شهر تموز/يوليو 2016، وهو ما فتح صفحةً جديدةً في العلاقة بين العسكر والحكومة المدنية في تركيا. وسوف تتطرق هذه الورقة إلى التغييرات التي طرأت على هذه العلاقة من خلال المقاومة الشعبية والإجراءات القانونية والسياسية التي لحقت محاولة الانقلاب الفاشلة.

إعادة صوغ العلاقات بين العسكر والسلطات المدنية في تركيا بعد 15 تموز/ يوليو 2016

مراد يسيلتاس

سوف تتطرق هذه الدراسة إلى تداعيات محاولة الانقلاب في تركيا، في 15 تموز/ يوليو 2016، على الصعيدين السياسي والعسكري؛ وذلك في إطار تحليلي لدراسة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والحكومية المدنية في

تركيا. تحاول الورقة في البداية فهم الطبيعة المتحولة في العلاقة بين العسكر والحكومة المدنية في تركيا إبّان حكم حزب العدالة والتنمية، ثمّ تقوم بتحليل فكرة "تحوّل الجيش"؛ وذلك من خلال التركيز على الإصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية في الأسابيع التي تلَت محاولة الانقلاب الفاشلة.

المعالجة الإعلامية لمحاولة الانقلاب العسكري في تركيا: دراسة تحليلية لمضمون بعض القنوات العربية والغربية (15 – 16 تموز/ يوليو 2016)

فيروز لمطاعي

ظهر دور الإعلام في محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ظهورًا لافتًا للنظر؛ سواء كان ذلك عبر وسائل الإعلام التقليدية أو الوسائل الحديثة. وقد كان لخطاب أردوغان الذي توجه به إلى شعبه، باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، دور في خروج الشعب للدفاع عن الحكومة والديمقراطية، على الرغم ممّا يُعاب به هذا الانقلاب الذي عدّته بعض وسائل الإعلام مسرحيةً فحسب.

جاءت طريقة المعالجة الإعلامية لمحاولة الانقلاب العسكري في تركيا متباينةً بين مؤيدة ومعارضة ومحايدة، وهو الأمر الذي دفعنا إلى تحليل هذا الموضوع باستخدام أداة تحليل المضمون؛ أي تحليل مضمون بعض القنوات (العربية والغربية) التي اهتمت كثيرًا بهذا الانقلاب، وطريقة تعاطيها مع هذه الأحداث، خلال اليوم الأول لمحاولة الانقلاب، واليوم الثاني لما بعد هذه المحاولة، من خلال دراسة تحليلية أجريناها على القنوات المدروسة بمختلف لغات بثّها وهي: قناة "الجزيرة الإخبارية"، و"سكاي نيوز"، و"العربية"، إضافةً إلى قنوات سورية، وقنوات مصرية، وقناة "بي بي سي"، وقناة "فرانس 24".

اختلفت طريقة المعالجة الإعلامية في هذه القنوات، وكانت ساعاتٌ قليلةٌ فقط كافيةً لفضح طبيعة الممارسات الإعلامية في العالمين العربي والغربي، وقد ظهرت متباينةً من طرف إلى آخر؛ وفق المصالح الشخصية لكلّ مؤسسة إعلامية، حتّى أنّ الأمر وصل إلى حَدّ تقديم معلومات مغلوطة من أجل إنجاح محاولة الانقلاب.

يُعدّ تحليل طريقة المعالجة الإعلامية لمحاولة الانقلاب العسكري في تركيا، وما أحدثه من تأثير في الوضع في البلاد، موضوعًا مهمًّا أمام طريقة سريان هذا الانقلاب من جهة، وطريقة التصدي الشعبي له من جهة ثانية، وطبيعة الاختلاف في المعالجة الإعلامية التي أثّرت هي نفسها في طبيعة الأحداث من جهة ثالثة؛ سواء من خلال نقل "حيثيات" الخبر عبر القنوات، أو من خلال اعتماد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الإعلام البديل عبر تطبيق للتواصل الاجتماعي. والجدير بالملاحظة أنّ وسائل إعلامية كثيرةً، ظلت تحلّل الحدث بعد ساعات من إحباط محاولة الانقلاب، من وجهة نظرها الخاصة بها، فأثبتَ أغلبها بُعدًا تامًّا عن الحِرفية والحيادية.

ويتمثّل الهدف الأساسي من هذه الدراسة بكشف العلاقة بين وسائل الإعلام، بخاصة منها السمعية البصرية، من خلال محاولة الانقلاب العسكري في تركيا، وتحليل طبيعة المعالجة الإعلامية لهذا الانقلاب عبر مختلف القنوات العربية والغربية، إضافةً إلى التوقف عند تداعيات الانقلاب العسكري في تركيا، للحصول على نتائج وحقائق ومعطيات عن علاقة هذا الانقلاب بالجانب الإعلامي.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

P.O. Box 10277

Al Tarfa Street, Zone 70, Wadi Al Banat

Al Dhaayen, Qatar

tel. +974 40356888

fax +974 44831651

www.dohainstitute.org